الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريـــــخ والآثار
تخصص: تاريـــــخ عام

909.236
13/207

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان

تطور الثورة الجزائرية من مؤتمر الصومام إلى نشأة الحكومة المؤقتة (1956م-1958م)

إعداد الطالبة:
سعيدة بلهوان

إشراف الأستاذ:
صالح فركوس

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
رمضان بورغدة	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 -قالمة
صالح فركوس	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945-قالمة
بن شعبان السبتي	مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945-قالمة

السنة الجامعية:

1433هـ- 1434هـ/ 2012م-2013م

دعـــــاء

يا رب ...

إذا أعطيتني مالا ... فلا تأخذ سعادتي

وإذا أعطيتني قوة ... فلا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني جاها ... فلا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا ... فلا تأخذ عزتي

وإذا أعطيتني قدرة ... فلا تأخذ عفوي

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقرأ باسم ربك الذي خلق[1] خلق الإنسان من علق[2] اقرأ وربك الأكرم[3] الذي علم بالقلم[4] علم الإنسان ما لم يعلم[5]" صدق الله العظيم.

الله لا إله إلا هو وحده لا شريك له نعبده ونستغفره ونتوب إليه

الحمد لله نحمده ونشكره على أسمى نعمة وهبنا إياها ألا وهي العلم ونحن نأتي بجهد من الله وفضله على إتمام هذا العمل الذي نختم به مشوار دراستنا الجامعية.

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف **صالح فركوس** على مجهوداته، كما لا أنسى المشرفة على جمعية التاريخ والآثار"فاطمة" التي بذلت كل ما في وسعها لمساعدتي.

وكل من كان بجانبنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيدا في إنجاز هذه المذكرة.

خطة البحـــــث

الفصل الأول: مؤتمر الصومام

أولا: ظروف عقد المؤتمر

1- الظروف الداخلية

2- الظروف الخارجية

ثانيا: جدول أعماله

ثالثا: نتائج المؤتمر

1- النتائج الداخلية

2- النتائج الخارجية

الفصل الثاني: تطور الثورة الجزائرية من 1956م إلى 1958م

أولا: أبرز المعارك (نموذج القاعدة الشرقية)

1- نشأة القاعدة الشرقية

2- أبرز معاركها

ثانيا: المواقف السياسية

1- المواقف الداخلية

2- المواقف الخارجية

الفصل الثالث: نشأة الحكومة المؤقتة وردود الفعل الفرنسية والثورية

أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة

1- ظروف تأسيسها

2- تشكيلها

ثانيا: مواقفها

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية من تطور الثورة الجزائرية

1- إنشاء خطي شال وموريس

2- مشروع قسنطينة

رابعا: ردود فعل الثورة الجزائرية من السياسة الفرنسية

خاتمة.

مقدمة

مقدمـــــــة :

انطلقت الثورة الجزائرية بعد ما يزيد عن قرن من الاحتلال الفرنسي، الذي عاث في أرض الجزائر فسادا وزرع الموت والدمار وصال وجال وقتل وأباد وهجر ونفى وصادر الأراضي والعباد وأصبح سيد البلاد. وظن هذا المحتل الغازي أن الجزائر أصبحت فرنسية وأن مصيرها مصير فرنسا، أي أنها في نظره باتت جزء لا يتجزأ من فرنسا، حسب المستعمر أن المقاومة الجزائرية قد انتهت وأن الشعب الجزائري لا مستقبل له إلا مستقبل المستعبد الذي يسخره كيف شاء ومتى شاء، فكانت انتفاضة 8 ماي 1945م التي مهدت لانطلاقة الثورة الجزائرية التي أجابت المحتل بالمنطق الذي يفهمه وهو منطق القوة والرصاص.

ودراسة الثورة الجزائرية في جزء من مسيرتها أي من مؤتمر الصومام إلى نشأة الحكومة المؤقتة هي دراسة في غاية الأهمية، لأنها تكشف لنا عن مرحلة في غاية الحساسية، لأنها مرحلة حاسمة وهي مرحلة تطور الثورة الجزائرية من مؤتمر الصومام إلى نشأة الحكومة المؤقتة الذي يطرح إشكالا كبيرا تمثل في:

كيف تطورت الثورة الجزائرية من مؤتمر الصومام إلى نشأة الحكومة المؤقتة ؟

هذا التساؤل الكبير يطرح تساؤلات فرعية كالتالي:

1- كيف تم الإعداد لمؤتمر الصومام ؟

2- ما هي النتائج التي تمخضت عنه ؟

3- كيف كانت التطورات العسكرية الخاصة بالقاعدة الشرقية في هذه المرحلة ؟

4- فيما تمثلت المواقف السياسية الداخلية و الخارجية من تطور الثورة الجزائرية ؟

5- كيف تأسست الحكومة المؤقتة ؟

6- فيما تمثلت مواقفها ؟

7- كيف كانت ردود الفعل الفرنسية من تطور الثورة ؟

8- فيما تمثلت ردود فعل الثورة من السياسة الفرنسية ؟

أسباب اختيار الموضوع:

1- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع، كون الثورة الجزائرية على درجة كبيرة من الأهمية تستدعي الدراسة والاهتمام.

2- موضوع البحث يتحدث عن مرحلة من أهم المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية، فرغم قصرها إلا أنها كانت كبيرة في تطوراتها وانجازاتها.

3- محاولة الاطلاع عن تلك المرحلة وبلورتها في هذه المذكرة المتواضعة، لعلها تكون مرجعا لمن أراد أن يطلع على تطور الثورة الجزائرية خلال هذه الفترة.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهجين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالأول قمت فيه بسرد الأحداث التاريخية من معارك بالعمل على وصفها، تسهيلا للاطلاع على تفاصيل الأحداث والوقائع خاصة المتعلقة بمعارك القاعدة الشرقية، أما المنهج الثاني فقد وظفته في تحليل المواقف السياسية الداخلية والخارجية من تطور الثورة الجزائرية، إضافة إلى مواقف الحكومة المؤقتة.

صعوبات البحث:

واجهتني مجموعة من الصعوبات في انجاز هذا البحث منها ضيق الوقت لدراسة هذه المرحلة المهمة في مسار الثورة الجزائرية، إضافة لعدم تمكني من التنقل للحصول على المصادر التي تعذر علي إيجادها.

غزارة المادة العلمية وصعوبة انتقاء المعلومات بدقة وتضارب الآراء خاصة ما تعلق بمؤتمر الصومام.

محتويات البحث:

حاولت التعرض لهذه المرحلة ضمن الفترة المخصصة للبحث، فقسمت هذا الموضوع إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تحت عنوان "مؤتمر الصومام " وتضمن ثلاث عناصر هي: أولا: ظروف عقد المؤتمر والعنصر الثاني: جدول أعماله، أما في العنصر الثالث: تعرضت فيه للنتائج التي خرج بها المؤتمر.

الفصل الثاني: "تطور الثورة الجزائرية من 1956م إلى 1958م" تناولت فيه: أولا: أبرز المعارك(نموذج القاعدة الشرقية)، أما العنصر الثاني: فقد بينت فيه المواقف السياسية من الثورة الجزائري وتطوراتها.

الفصل الثالث: "نشأة الحكومة المؤقتة وردود الفعل الفرنسية و الثورية" وضم أربع عناصر أولها تأسيس الحكومة المؤقتة، أما الثاني تطرقت فيه لمواقف الحكومة المؤقتة، أما العنصر الثالث تضمن ردود الفعل الفرنسية من تطور الثورة الجزائري، أخيرا العنصر الرابع خصصته لردود فعل الثورة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

تناولت المراجع والمصادر التي اطلعت عليها في معظمها الثورة الجزائرية دون وجود كتاب فيما أعلم بعنوان مذكرتي.

المصادر و المراجع:

بغية الإجابة عن إشكالية البحث اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

1- كتاب: "الثورة الجزائرية" لمصطفى طلاس الذي أفادني في الفصل الأول، خاصة فيما تعلق بظروف انعقاد مؤتمر الصومام ونتائجه.

2- كتاب:"لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية" لإبراهيم العسكري، الذي أفادني في الفصلين الأول والثاني، لاحتواء هذا الكتاب على معلومات وتفاصيل دقيقة حول معارك القاعدة الشرقية.

3- "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929م - 1962م)" لطاهر الزبيري، الذي أفادني في الفصلين الثاني والثالث واحتوت هذه المذكرات على معلومات مهمة حول نشأة القاعدة الشرقية.

4- 'مذكرات حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية" لأحمد توفيق المدني، الذي ساعدني في كل فصول البحث خاصة فيما تعلق بتأسيس الحكومة المؤقتة.

إضافة إلى المرجعين:"إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954م - 1956م)" لأحسن بومالي و "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية(1956م - 1962م)" لأزغيدي محمد لحسن، اعتمدت على هذين المرجعين بصورة متكررة نظرا لأسلوبهما البسيط في سرد الأحداث والتطورات التاريخية.

كما اعتمدت على مجلة الذاكرة وجريدة المجاهد خاصة الجزأين الأول والثاني.

خاتمة الموضوع:

- أما في الخاتمة فقد حاولت أن أجيب عن الإشكالية المطروحة في المقدمة وما تفرع عنها من تساؤلات، ذلك في خاتمة البحث.

حققت الثورة الجزائرية عدة انتصارات سياسية وعسكرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954م، إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، الذي يعد من الأحداث الهامة في تاريخ جبهة التحرير الوطني، والذي جاء نتيجة لتوفر عدة ظروف داخلية وخارجية أحاطت بالثورة.

أولا: ظروف عقد المؤتمر

1/ الظروف الداخلية:

أ/ الظروف العسكرية:

النتائج المحققة خلال هجومات 20 أوت 1955م كان لها أثر كبير في اتساع الثورة وتطور العمليات العسكرية في العديد من جهات الوطن([1])، مثل امتداد العمل الثوري إلى المنطقة الخامسة (عمالة وهران)*، حيث انطلقت العمليات العسكرية المسلحة بالمنطقة منذ شهر أكتوبر 1955م وتمركزت في نواحي ندرومة والغزوات وتلمسان سيدو وسعيدة([2]).

- الأساليب التكتيكية التي طبقها الجيش الفرنسي خلال سنتي 1955م - 1956م في محاولة منه للقضاء على الثورة، منها الحملة العسكرية الضخمة التي أطلق عليها اسم "الأمل والبندقية" على منطقة القبائل الصغرى شرق وادي الصومام، دامت 03 أشهر من أفريل إلى جوان 1956**([3])، كما عمد إلى تنفيذ نظام الكادرياج أو المربعات المتلاصقة بعضها ببعض، حيث ابتدأ الجيش الفرنسي منذ خريف سنة 1956م يقيم بكثرة مراكز محصنة متقاربة في منطقة واحدة خاصة في بلاد القبائل، وفقا لهذه الخطة أنشأ 517 مركزا عسكريا من مراكز الكادرياج

([1]) لحسن محمد أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة ا لتحرير الوطنية الجزائرية 1956- 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص131.

(*) تأخر العمل الثوري بها سبب تمكن العدو من القضاء على الفرق الصغيرة للفدائيين التي تكونت عشية اندلاع الثورة المسلحة.

([2]) جمعية وفاء لحماية مآثر الثورة التحريرية لولاية عنابة، فهرس شهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية عنابة (1954-1962)، عنابة، 2004، ص60.

(**) شارك في هذه العملية أكثر من 30 ألف جندي وعشرات من قاذفات وطائرات الهليكوبتر قادها الجنرال "دوفور".

([3]) محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصرة،2009م، ص209.

في المنطقة المحصورة مابين العزازقة، أربعاء بني إيراثن وميشلي، تيزي وزو ذراع الميزان([1]).

وبعد فشل نظام الكادرياج، لجأ العدو إلى أسلوب جديد وهو أسلوب "التجميعات"، تمثل في إجلاء السكان المدنيين عن المناطق التي تتمركز فيها الثورة وجمعهم في مركز قرب الجيش الفرنسي ومهدوا لهذه العمليات بمسألتين أولاهما: إعلان المناطق المحرمة، التي تشمل ثلثي مساحة (الشمال القسنطيني)، ثانيهما تنظيم عمليات مسح كبرى "راتيساج"، لنقل المدنيين وإجلائهم بالقوة عن مساكنهم([2]).

ب/ الظروف السياسية:

- صعوبة الاتصال بين مختلف القيادات وتمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء، ضعف التنسيق بين الأعمال، إضافة إلى حاجة الثورة إلى منهج سياسي ثابت، فكثير من المسؤولين كانوا لبعدهم عن بعضهم البعض يترددون في اتخاذ موقف واضح اتجاه المشاكل الكبرى، والحاجة الشديدة إلى السلاح وقلة المال([3])، كما أن ضعف التنسيق في الداخل مع الخارج شكل تهديدا خطيرا ونقطة ضعف يمكن للعدو الفرنسي أن يمر منها إلى قلب الثورة([4]).

- الصراعات القبلية على الزعامة بين الأوراسيين* خاصة (عجول عجول وعباس لغرور وبين شيهاني بشير) وبداية بروز الخلافات بين عبأن رمضان وكريم بالقاسم من جهة، وبن بله وأحمد مهساس من جهة أخرى حول مسألة القيادة([5]).

- استكمال تأسيس المنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني، في مقدمتها الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين([6])،

([1]) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 217.

([2]) بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، ط2، دار النفائس،بيروت،1986م، ص 80.

([3]) المجاهد، العدد 9، 20 أغسطس 1957م، ص 155.

([4]) عمر مشري، "مؤتمر الصومام...منعرج تاريخي للثورة"، مجلة اول نوفمبر، العدد 176، الجزائر، 2011، ص 51.

(*) الأوراسيون رفضوا قيادة شيهاني بشير الذي حل محل مصطفى بن بولعيد بعد أن ألقي عليه القبض في شهر فيفري 1955م، فاتهموه بعدم الكفاءة، واتفق كلاهما على تصفيته، ولما فر مصطفى من السجن التحق بالجنود فوجد كل شيء غارق في فوضى عارمة وشيئا فشيئا أعاد تنظيم الصفوف إلى أن استشهد يوم 27 مارس 1956م.

([5]) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص 149.

([6]) محمد عباس، نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية 1954- 1962"، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 132.

الذي تأسس في 24 فيفري 1956م، حيث تم قبوله في عضوية الإتحاد العام للنقابات العالمية الحرة([1]).

- انضمام التشكيلات الوطنية في صفوف الثورة، حيث طالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف جانفي 1956م، بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر، أعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدون بوضوح على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني([2])، التحاق الشيوعيين بالثورة بشكل فردي في جويلية 1956م، كان بفضل اتصالات عبان رمضان ومشاورته مع كل من بن خدة حاج علي والصادق هجرس([3]).

ج/ الظروف الإجتماعية:

- قام الاستعمار الفرنسي بعد هجومات 20 أوت 1955م بتعميم القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين، حيث قامت القوات الاستعمارية بمجازر انتقامية واسعة النطاق استعمل فيها كل آلات التقتيل المتوفرة لديه، لقد جاء في صحيفة لاديبيش La dépêche الصادرة في 23 أوت ما يلي:" لقد هدمت قوات الأمن مشاتي ومخابئ الإرهابيين في معسكرات وادي الزناتي، وفي عين عبيد أصبحت الحياة لا معنى لها... حيث أنذر العسكريون الفرنسيون الأهالي بالخروج من منازلهم بعد أن فصلوا الرجال عن النساء والأطفال وقاموا بقتل الرجال[4].

- كما قام الاستعمار الفرنسي بحملة اعتقالات واسعة بين سنتي 1956/1955م، حيث زادت مراكز الاعتقال بنسبة كبيرة([5])، لم يقف عند هذا الحد بل أعدم الكثير من المجاهدين في سجون سركاجي والحراش ولمبيز وأول شهيد نفذ فيه حكم الإعدام هو أحمد زبانة يوم 19 جوان 1956م على الساعة الرابعة صباحا([6])، في الوقت الذي كان الجيش الفرنسي يقيم مراكز الكادرياج، قامت السلطات الاستعمارية باعتقال مسيري الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مدينة الجزائر، سلطت عليهم أقصى أنواع التعذيب حتى مات البعض منهم، كما قامت بارتكاب

([1]) محمد الصالح صديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، ENAG، الجزائر 2009م، ص 132.
([2]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 112.
([3]) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 164.
([4]) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 142.
([5]) نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية "قراءة في تاريخ الجزائر الحديث"، ط1، دار هومة، الجزائر، 2011م، ص240.
([6]) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، ريحانة، الجزائر، 2002م، ص 20.

جرائم فضيعة في مدينة قسنطينة يومي 12 و13 ماي راح ضحيتها 61 شهيدا([1]).وقد جاء في حديث الصحفي الانجليزي جون جيتل حول الإعدامات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر قوله "إن متوسط القتلى الجزائريين من سنة 1954 زاد على 200 قتيل في الشهر الواحد، أما في سنة 1956 وصل المتوسط إلى 1400 قتيل في الشهر"([2]).

2/ الظروف الخارجية:

- اتباع الحكومة الفرنسية سياسة جديدة نحو مستعمراتها، فاضطرت للتخلي عن مستعمراتها في آسيا([3]) وحاولت عزل الثورة وتطويقها من خلال منح تونس والمغرب الأقصى نوع من الاستقلال (الإدارية الذاتية)، ثم الوصول بالبلدين العربيين إلى الاستقلال التام*، مع فرض شروط ضمنية لدفع القيادة في البلدين نحو التنكر للثورة الجزائرية([4]).

- انعقاد ندوة (بريوني) بين أقطاب الحياد الايجابي: نهرو، جمال عبد الناصر، وتيتو، التي عبر فيها الرؤساء الثلاثة عن عطفهم وتأييدهم للشعب الجزائري الراغب في السلم والاستقلال([5]).

- انعقاد مؤتمر باندونغ في 18 فيفري 1955م، التي صادقت فيه 29 دولة افريقية وآسيوية بالإجماع على لائحة تؤكد كفاح الشعب الجزائري وتطالب فرنسا بالاعتراف بحقها في تقرير مصيرها([6]).

- تظاهر الطلاب الجزائريين بفرنسا في 23 فيفري 1956م، ورفعهم للعلم الجزائري، كما أعلن سفير أمريكا في باريس (ألن ديللون) عن مساندة أمريكا الكاملة للسياسة الفرنسية في الجزائر([7]).

([1]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 218.
([2]) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 143
([3]) آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية (1954- 1956)، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، باتنة، 2005- 2006م، ص394.
(*) منحت الاستقلال لتونس في 20 مارس 1956 والمغرب الأقصى في 2مارس من نفس السنة.
([4]) مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، ط4، دار طلاس، 2010م، ص222.
([5])محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 132.
([6]) محمد الصالح الصديق ،المرجع السبق، ص 132.
([7]) مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص222.

– طرح القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن في جوان 1956م، رغم رفض المجلس النظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، إلا أنه اعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية([1]).

آثار الحرب الجزائرية على فرنسا:

إن لكل حرب نتائج وعواقب وأبرز عواقب الحرب الجزائرية على فرنسا: تأثير هجومات 20 أوت 1955م على القوات الفرنسية، حيث انتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر، فقد تمرد أكثر من 400 جندي فرنسي من سلاح الطيران في محطة ليون بفرنسا ورفضهم الذهاب إلى الجزائر، تمرد أكثر من 200 جندي من فرقة المدفعية رقم 451 في كتيبة سان سيفيران ووزعوا منشورات أعلنوا فيها معارضتهم لاستخدامهم أداة لتنفيذ السياسة الفرنسية في الجزائر([2])، كما أيقظت الثورة الرأي العام الفرنسي وأدى ذلك إلى سقوط حكومة "منديس فرانس" في فيفري 1955م، ترتب عن ذلك أزمة سياسية كادت أن تسقط حكومة "إدغارفور"، ودفعت بوزير الداخلية "فرسوا متران" أن يصرح قائلا: (إن شهر أوت 1955 م إنه بداية دائرة جهنمية في الجزائر)([3]).

كما أن المالية الفرنسية أصبحت عاجزة إلى حد الإفلاس، لأنها غير قادرة على سد نفقات الدولة بما فيها العسكرية التي تساوي 30% بالنسبة لمجموع الميزانية، كما أن الخسائر التي أحدثتها الثورة في المنشئات الاستعمارية والمعدات تفاقمت، أدت إلى أزمة اقتصادية فرنسية تسببت في سقوط وزارة "غي مولي"* وجاءت حكومة "بورجيس مونوري"، إضافة إلى تناقص إعانات وقروض بعض المؤسسات المالية الدولية منها أمريكا*([4])، كما أن الاشتباكات التي وقعت يوم 23 جانفي 1956م على الحدود الشرقية والغربية للجزائر، أسفرت على

([1]) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 160.
([2]) لحسن محمد أزغيدي،المرجع السابق، ص 112.
([3]) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 140.
(*) فشلت في محاولة حلها وكانت هذه الحكومة تريد معالجة الأزمة بزيادة الضرائب بعضها على رؤوس الأموال وأكثرها على أسعار المواد المعاشية.
(*) الإعانة الأمريكية تطورت بتطور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو تصرفات فرنسا مع بلاد الشرق الأوسط والشمال الإفريقي وبالأخص في الجزائر حيث كانت مقادير الإعانات التي أمدتها الولايات لفرنسا في السنوات: 1954 بلغت 310 ملايير من الفرنكات ثم انخفضت سنة 1955 إلى 290 مليار، ثم بلغت سنة 1956م (156 مليار)، ولم تتجاوز سنة 1957م (50 مليار).
([4]) المجاهد، العدد 9، المصدر السابق، ص161.

انتصار قوات جيش التحرير وأدت إلى إثارة مخاوف السلطات الاستعمارية التي اعترفت لاول مرة منذ انفجار الثورة (بأن الموقف العسكري في الجزائر يقلق الحكومة)، هذا ما أدى إلى إقالة جاك "سوستيل"، وتعيين روبر لاكوست وزيرا مقيما يوم 9فيفري 1956م([1])، إضافة إلى هذا قامت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير في 20 جوان 1956م بقذف القنابل في مدينة الجزائر وغيرها من المدن الأخرى، لخلق حالة من الذعر وعدم الطمأنينة في نفوس كل المعمرين، كان لحرب المدن تأثير على حالة المحتل النفسية وسمعته الدولية، حيث عملت جبهة التحرير من خلالها على كسب الرأي العام العالمي وتحويله للوقوف على حقيقة الثورة الجزائرية([2]).

رغم المحاولات التي قام بها الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة في بدايتها وتزايد حدة الخلافات بين قادة الثورة، كان لزاما عليهم عقد اجتماع شامل، أملا في تحقيق الأهداف التالية: ضرورة تقييم سنتين من الكفاح المسلح، ودراسة الجهة المقاومة(الاحتلال الفرنسي)، معرفة ما يهدف إليه([3])، التخطيط المحكم للمرحلة المقبلة سياسيا وعسكريا وإداريا وحتى اجتماعيا([4])، توحيد المواقف بالنسبة للقضايا الوطنية المطروحة وإصدار وثيقة سياسية عملية للثورة إضافة إلى إيصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي([5]).

3/ عقد المؤتمر:

عندما اندلعت الثورة في أول نوفمبر 1954م، اتفق القادة الذين أعدوا لها على وجوب الإعداد لأول مؤتمر عام يضم القادة والمناضلين من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير، لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها إستراتيجية عمل الثورة، لكن هذه الأمنية لم تحقق خلال عام 1955م، نظرا للصعوبات التي تعرضت لها الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي([6]).

([1]) مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص 264.
([2]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 122.
([3]) جودي لخضر بولطمين،لمحات من ثورة الجزائر،ط2،الجزائر،2007م،ص20.
([4]) إبراهيم العسكري، لمحات عن مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر، 1992م، ص 124.
([5]) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، الجزائر، 1991م، ص 363.
([6]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص157.

وبعد هجومات 20 أوت 1955 وما ترتب عنها من نتائج ايجابية سياسيا وعسكريا، بدأت فكرة اللقاء بين القادة تنمو من جديد في نهاية 1955م لدى جميع المسؤولين([1])، حيث جرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها توجت هذه الاتصالات بعقد اجتماع في ديسمبر عام 1955م لقادة المنطقة الثانية، وكان هدفه تقييم الوضعية العامة ودراسة النتائج المترتبة عن استشهاد شيهاني بشير بالأوراس في أكتوبر 1955م([2])، وفي هذا الصدد يذكر محفوظ بنون : "إن الأحداث الهامة المتمثلة في هجومات 20 أوت 1955م في الشمال القسنطيني جعلت عبان رمضان يبعث إلى هذه المنطقة عمارة رشيد ومزهودي إبراهيم لإعادة ربط الاتصال والاطلاع على الوضع والتشاور مع زيغود يوسف حول عدد من المواضيع([3])، فاستغل زيغود يوسف وصول عمارة رشيد وبعث رسالة إلى المسؤولين بالعاصمة يقترح فيها عقد مؤتمر شارحا في الرسالة مزايا وأهمية المؤتمر في هذه المرحلة من عمر الثورة، كما اقترحت أن يعقد في منطقة بني صبيح قرب مدينة الميلية (ولاية جيجل)([4]).

وفي شهر فيفري 1956م، كلف المناضل سعد دحلب بمهمة الاتصال بالمنطقتين الأولى والثانية لاستطلاع أوضاعها والتنسيق مع قادتها والتعرف على ما يجري في منطقة الأوراس، حيث كان التقرير الذي أعده عن مهمته بالمنطقة أثر ايجابي في الموافقة المبدئية لمجموعة العاصمة على اقتراحه، فتلقى زيغود يوسف جواب عبان وكريم و أوعمران بالموافقة على اقتراحه بواسطة الطالب رشيد عمارة([5]).

لكن الفكرة كانت متجهة لعقده في المنطقة الثانية بالمكان المسمى بوزعرور في جزيرة القل الحصينة، لكن وصول نبأ استشهاد قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد جعل الظروف غير مواتية للقاء هناك([6]).

([1]) مبروك بلحوسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954- 1956،" مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية"، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 51.

([2]) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 240.

([3]) MOBROUK BELHOCINE , LE COURRIER (ALGER_ LE CAIRE 1954_1956) <et le congrès de la Soummam dans la révolution>, casbah, Algérie, 2000, p 49

([4]) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 240

([5]) محمد عباس، ثوار عظماء "شهادات 17 شخصية وطنية" دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 370.

([6]) عمر مشري، المرجع السابق، ص 52.

كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس وجبال الأوراس، عندما تقرر عقده في ضواحي الأخضرية (بالسترو سابقا) بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956م، تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار زمن ومكان انعقاده إلى السلطات الفرنسية([1]).

وبعد ذلك اتفق القادة على أن يعقد المؤتمر في وسط البلاد،حتى يسهل للمسؤولين القدوم إليه من مختلف المناطق،وعلى هذا الأساس تم اختيار المنطقة الثالثة، فبدأت المشاورات لتحديد أنسب الأماكن في هذه المنطقة،واقترحت عدة أماكن لعقده مثل قازغنة دائرة عزازقة، قلعة بني عباس بدائرة أقبو([2])، التي شرع القادة للتحضير لها منذ شهر مارس 1956م، صادفت هذه التحضيرات انطلاقة عملية التطهير الواسعة (الأمل والبندقية)* التي قام بها "روبير لاكوست" في ماي 1956م([3])، في هذا التاريخ أصبحت مسودات الوثائق جاهزة وموجودة في مكان أمين بجبال جرجرة تنتظر نقلها إلى مكان المؤتمر([4])، حيث اقترحت ناحية البيبان لتوفرها على أفضل الضمانات للأمن والدخول السهل بالنسبة لممثلي المناطق وكان على المؤتمرين أن يعبروا الصومام ويمروا إلى الضفة اليمنى نحو المنطقة في 30 جويلية 1956م، لكن في مستوى مشدالة (مايو) سابقا اصطدمت القافلة بوحدة من الجيش الفرنسي وخاض أوعمران معركة على رأس جنوده و حدث أن البغل الذي كان يحمل قسما من الوثائق فر إلى إسطبل قديم بإحدى الثكنات الفرنسية في مايو أو تازمالت ، بعد أيام شن العدو عملية تمشيط واسعة بالضبط في منطقة البنيان وكان لابد من تعديل الخطة([5])، فقرروا تغيير مكان وتاريخ المؤتمر، التأم بشمل المؤتمرين بمنطقة وادي الصومام بقرية ايفري، بلدية أوزلاقن دائرة أقبو بولاية بجاية حاليا وكان اختيار هذا المكان لعدة اعتبارات منها:([6]) أن المنطقة تقع في وسط البلاد من جهة وكونها تتوفر على مناطق حصينة من جهة أخرى([7])، بعد الحملة التي قام بها ديغول، أعلن الاستعمار الفرنسي أنه سيطر على المنطقة، لذلك أراد الثوار إثبات العكس وذلك بعقد

([1]) لحسن محمد ازغيدي، المرجع السابق، ص 133.

([2]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 385.

(*) وهي عملية عسكرية شنها الاستعمار الفرنسي على جبال البيبان قادها الجنرال دوفور، انطلقت في 28 فيفري 1956.

([3]) حسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954- 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 334).

([4]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 386.

([5]) مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 53، 53.

([6]) مجلة الرؤية،العدد3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1997م.

([7]) جودي لخضر بولطمين، المصدر السابق، ص 386.

المؤتمر في تلك الجهة، كذلك تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار وخلوه من الخونة والعملاء، إضافة إلى أن الدوار لم يحدث فيه أية عمليات حربية لمدة 9أشهر، كما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة([1]).

أما سبب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر، فيعود إلى كونه يوافق ثلاث ذكريات هامة: انتفاضة 20 أوت والتي عمت منطقة الشمال القسنطيني، قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955م والتي دخلتها الجزائر رغما عن فرنسا([2])، نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1952م إلى جزيرة مدغشقر بصفته ممثل الفكر التقدمي الحر في مراكش في ذلك الوقت([3]).

تغيب عن المؤتمر ممثل الولاية الأولى و السادسة (الجنوب فيما بعد) سي شريف المعروف باسم علي الملاح، كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج([4])، حيث بقوا في " سان ريمو " بايطاليا وفي طرابلس ينتظروا الإشارة للانضمام للمؤتمر، إلا أنهم لم يستطيعوا الحضور بسبب الظروف الأمنية([5]).

وحضر المؤتمر عن المنطقة الخامسة ممثل واحد وهو العربي بن مهيدي وست ممثلين عن المنطقة الثانية وهم: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة، إبراهيم مزهودي، علي كافي ورويبح، وحضر أربع ممثلين عن المنطقة الثالثة (القبائل) وهم: كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش، قاسي وحضر ثلاثة من المنطقة الرابعة وهم: عمار أوعمران، سليمان دهيلس، أحمد بوقرة وهؤلاء الرجال الخمسة عشر كانوا ممثلين عسكريين والسادس عشر هو الوحيد أمين السر السياسي عبان رمضان([6]).

إن ما وصلت إليه الثورة الجزائرية من تطور وقوة وانتصارات، توجت كلها بعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بوادي الصومام 20 أوت 1956م، حيث استطاعت بذلك اجتياز المراحل الصعبة التي اعترضت مسيرتها لاسيما في بدايتها في أول نوفمبر 1954م.

([1]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 386.
([2]) المرجع نفسه، ص 386.
([3]) عمر مشري، المرجع السابق، ص 51.
([4]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 338.
([5]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 134.
([6]) Benjamin stora, Algérie histoire contemporaine 1830_ 1988, casbah, Algérie, 2006, p 155

ثانيا: جدول أعمال المؤتمر:

يقول أحد الأعضاء المشاركين عن افتتاح المؤتمر وسير أعماله: " شرعنا في العمل يوم الثلاثاء 14 أوت 1956م، وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه، فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ النهائية لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت عقد الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع..."([1]).

بدأ المؤتمر أعماله في الثامنة صباحا برئاسة العربي بن مهيدي وعبان رمضان، اللذان شرحا الأسباب التي دعت لعقد هذا المؤتمر و المواضيع التي سيدرسها المشاركون([2])، خلال الاجتماع طرحت النقاط المدرجة في جدول الأعمال للنقاش وتمحورت حول:

1/ دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية والسياسية والمالية:

أ – تقرير نظامي: عن كيفية التقييم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب – تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، الوحدات ونظام تركيبها والأسلحة.

ج – تقرير مالي: المداخيل والمصاريف.

د – تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

2/ القاعدة السياسية والنشرات

3/ التوحيد([3]):

أ – توحيد النظام في تقسيم المناطق: التقسيم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.

ب – التوحيد العسكري: الوحدات، الرتب، المنح العائلية، التسليح.

ج – التوحيد السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

([1]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص134.
([2]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص340.
([3]) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص335.

د – التوحيد الإداري: المجالس الشعبية.

4/ جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.

5/ جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة (المجاهد، المسبل، الفدائي)، إضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.

6/ العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني والعلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا تونس والمغرب وفرنسا([1]).

7/ المعدات

8/ برنامج العمل: عسكري، سياسي، العتاد، إيقاف إطلاق النار، المفاوضات، الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة.

9/ عموميات: بلاد القبائل، الأوراس([2]).

مما سبق يتضح أن جدول أعمال المؤتمر كان شاملا، حيث اشتمل على النقاط الأساسية الحيوية المرتبطة بحياة الثورة وسير الكفاح وتطوره في المجالات العسكرية، السياسية، المالية والتنظيمية في الداخل والخارج، قدم المؤتمر تقارير حول أوضاع الولايات الست من كل جوانبها منذ اندلاع الثورة إلى تاريخ انعقاد هذا المؤتمر([3])، كان أول المتدخلين زيغود يوسف، الذي قدم تقريرا مكتوبا عن وضع منطقة الشمال القسنطيني، كما ورد في التقرير ملاحظة تتعلق بالتنظيم، حيث أشار إلى أن الجهة المحاذية للحدود التونسية أصبحت تابعة للمنطقة الأولى([4])، ثم تلاه كريم بالقاسم الذي قدم تقريرا شفهي عن الإمكانيات المادية والبشرية للمنطقة الثالثة، أما عمر أوعمران فإنه تناول في تقريره الإمكانيات العسكرية والمادية للمنطقة الرابعة وعن المنطقة الخامسة فقد ورد تقرير العربي بن مهيدي، الذي تناول فيه الوضعية العسكرية

([1]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 310.
([2]) عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص115.
([3]) محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 136.
([4]) أحسن بوسالي، المرجع السابق، ص 340.

والمادية ثم عاد أوعمران ليقدم تقريرا آخر عن المنطقة السادسة نيابة عن سي الشريف (علي الملاح)، تناول فيه نفس المواضيع التي تناولها من قبل([1]).

انفرد القادة الكبار في اجتماعات مضيقة منذ يوم 20 أوت للاتفاق ومناقشة الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي ستنبثق عن المؤتمر، حيث نوقشت البنود سالفة الذكر في سرية تامة وذلك ضمانا للسير الحسن لأشغال المؤتمر، درست كل نقطة من نقاط جدول الأعمال دراسة متأنية وشكلت لجان لاقتراح الحلول للمشاكل التي تعترض الثورة([2])، في يوم 23 أوت 1956م انتهى المؤتمر من أشغله وصادق جميع المندوبين الحاضرين بالإجماع على كل المقررات والتوصيات التي توصل إليها المؤتمر خلال انعقاده([3]).

([1]) محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 136.
([2]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 391.
([3]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 188

ثالثا: نتائج المؤتمر

انعقد مؤتمر الصومام في الزمان والمكان الذي حدد له، رغم الصعوبات التي واجهها القادة وقوة الجيش الاستعماري، لذلك يعتبر من أهم منجزات الثورة كما يقول أحمد توفيق المدني: " لقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا، أعطى أول مرة محتوى الثورة الجزائرية، فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه حيث أذل مؤتمر الصومام فكرة الزعامة، وأقر أن الثورة من الشعب وإلى الشعب..."([1]).

مما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام الذي انعقد في ظروف خطيرة، قد أسفر عن نتائج هامة سياسية وعسكرية على الصعيد الداخلي والخارجي.

1/ النتائج السياسية:

أ/ على المستوى الداخل

- قام المؤتمر بترسيخ مبدأ القيادة الجماعية للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجه الثورة([2])، لأن الإدارة الجماعية تجنب الأخطاء الشخصية و تقدس الفرد وتحد مسؤوليته اتجاه الثورة ومجال نشاطه في الداخل والخارج([3])، كما أقر أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب وأصبحت القوة السياسية والوطنية التي التف حولها الجزائريون([4])، حيث يقول أحمد توفيق المدني:" منذ تلك الساعة أصبحنا نعرف من المسؤول... خضع الجميع لسلطة مركزية واحدة... وأصبحنا في القاهرة وفي غير القاهرة نعلم من نحن، ونعلم ما هي وظيفتنا، ونعرف ما هي واجباتنا ونعرف خصوصا لمن نحن تابعون... وضحت أمامنا معالم الطريق..."([5]).

كما خرج المؤتمر بأجهزة قيادية تمثلت في:

([1]) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 332.
([2]) عمر شتري، المرجع السابق، ص 56.
([3]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 159.
([4]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 401.
([5]) احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 332.

– مجلس أعلن الثورة، سمي بالمجلس الوطني للثورة والمكون من 34 عضوا (17عضوا كامل العضوية 17 إضافيين)([1]).

– لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تتكون من 5 أعضاء تقوم بمراقبة جميع النشاطات داخل البلاد وخارجها، إضافة إلى النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، تسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة و لها صلاحيات في دراسة منح الرتب العسكرية، كما خرج المؤتمر بوثيقة سياسية تعتبر الميثاق والمنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية([2]).

وهناك أجهزة أخرى أقرها المؤتمر منها المجالس الشعبية و تتكون من خمسة أعضاء منتخبين مع رئيسهم، ينظرون في القضايا العدلية حسب الشريعة الإسلامية، كما تم استحداث منصب المحافظ السياسي والذي يوجد في كل ولاية، يقوم بتثقيف الشعب وتوعيته والدعاية والأخبار والتوجيه والحرب النفسية، كما تم إنشاء المستشفيات منها المتنقلة والأخرى ثابتة([3])، و نجم عن المؤتمر هياكل أخرى منها: مصلحة الأوقاف المكونة من مجلس يضم خمس أفراد، مهمتها تعيين المدرسين وأئمة المساجد وغيرها([4]) ، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تخلق لنفسها أجهزة وهيئات اجتماعية مختلفة تمثلت في الإتحاد النسائي والذي لعب دورا كبيرا في توعية المرأة التي شاركت في معركة التحرير([5])، إضافة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية حيث قامت الجبهة بتوحيد الفرق والهيئات الكشفية الجزائرية بالمغرب العربي في إطار واحد، كما خدمت القضية الجزائرية لدى الهيئات الكشفية العالمية، إضافة إلى الهلال الأحمر الجزائري الذي قام باتصالات بالصليب الأحمر الدولي والتفاوض معه حول أسرى الحرب، كما تم تأسيس جريدة ناطقة بلسان الثورة الجزائرية والتي عرفت بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وهي جريدة المجاهد([6]).

([1]) مبروك بنحوسين،المصدر السابق، ص 60.
([2]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 151.
([3]) ابراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 126.
([4]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 407.
([5]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 149.
([6]) ابراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 127..

أما فيما يخص العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير، فأقر المؤتمر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري وكذلك أعطيت الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة([1]).

ب/ على المستوى الخارجي:

تمكن المؤتمر من تكثيف الجهود لتصبح القضية الجزائرية قضية دولية تناقش في جميع المحافل والهيئات الدولية وتشارك في كل اجتماع رسمي، إضافة إلى فتح مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج([2]).

كما حرص المؤتمر على إقامة علاقة سياسية مع تونس والمغرب وتنسيق المجهودات الدبلوماسية للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي وتم الإشارة في وثيقة الصومام إلى اندماج القضية الجزائرية مع القضيتين المغربية والتونسية، كما اعتبر المؤتمر أن استقلال المغرب وتونس لا قيمة له دون استقلال الجزائر أي ضرورة الاستقلال ضمن إطار موحد([3]).

كذلك التنظيم الذي أحدثه مؤتمر الصومام لم يقتصر على الجزائر وحدها بل تعداه إلى الخارج، ففي فرنسا حيث تتركز الجالية الجزائرية، عمد قادة الثورة إلى نقل النظام السياسي من الجزائر إلى فرنسا، فقسمت هذه الأخيرة من الناحية الجغرافية إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات وخلايا وذلك لتنظيم الثورة داخل فرنسا([4]).

2/ النتائج العسكرية:

تقرر في مؤتمر الصومام تقسيم البلاد إلى ست مناطق وإقامة حدود لكل منطقة واستبدلت لفظة منطقة بكلمة "ولاية" والناحية تصبح "منطقة" والقسم يصبح "ناحية" وهكذا يصبح تقسيم الولاية كما يلي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة([5])، كما ألحقت مدينة سطيف بالولاية الثالثة

([1]) مجلة المقاومة، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 1956م.
([2]) عمر مشري، المرجع السابق، ص 56.
([3]) عمار بوحوش، إستراتجية الثورة الجزائرية من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي،لبنان،1997م، ص401
([4]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 159.
([5]) المرجع نفسه، ص 158.

(القبائل)، كذلك اتبعت مدينة بوسعادة بالولاية السادسة (الجنوب)([1]) وأصبحت الجزائر منطقة مستقلة* وتسير ذاتيا([2]).

كان للمؤتمر دور كبير في تنظيم وهيكلة جيش التحرير، حيث قام بتطوير أجهزته وأسلحته([3]) وقام بتوحيد الجيش تحت قيادة مسؤول عام على كل ولاية وتم تقسيمه إلى فيالق والفيلق يتكون من ثلاث كتائب والكتيبة مكونة من ثلاث فرق والفرقة من ثلاث أفواج والفوج من أحد عشرة رجل منهم عريف وجنديان أولان([4])، كما تم استحداث علامات للرتب العسكرية حتى يسهل التمييز بين الجنود ودرجاتهم وكذلك بين الضباط ورتبهم([5])، وهذه الرتب كالتالي:

1) الجندي الأول: وشعاره على شكل: ∧ أحمر اللون يوضع عل الذراع الأيمن.
2) العريف: وشعاره علامتان حمراوان على شكل: ∧ توضعان على الذراع الأيمن.
3) العريف الأول: وشعاره ثلاث علامات حمر على شكل: ∧ على الذراع الأيمن.
4) المساعد: وشعاره على شكل: ∨ حمراء اللون تحتها خط أبيض.
5) الملازم الأول: وشعاره نجمة بيضاء على الكتفين.
6) الملازم الثاني: وشعاره نجمة حمراء على الكتفين.
7) الضابط الأول: وشعاره نجمة حمراء وأخرى بيضاء على الكتفين.
8) الضابط الثاني: نجمتان حمراوان.
9) الصاغ الأول: نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء على الكتفين.

الصاغ الثاني: وشعاره ثلاث نجمات حمر([6]).

أما التركيبة العامة لجيش التحرير الوطني كانت كما يلي:

([1]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 162.

(*) كانت مهيكلة قبل إضراب الأيام الثمانية 1957م حسب شهادة بن يوسف بن خدة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى قسمت إلى ثلاث نواحي إقليمية، وهي مرتبطة تنظيما بلجنة التنسيق والتنفيذ، حيث كان يشرف عليها مباشرة عبان رمضان، العربي بن مهيدي، وبوسف بن خدة.

([2]) Benjamin Stora, op-cit, P156

([3]) إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 125.

([4]) لحسن محمد أز غيدي، المرجع السابق، ص 151.

([5]) عمار قليل، المرجع السابق، ص 389.

([6]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 164.

1) المجاهدون: وهم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري، يقاتلون العدو في كل الميادين ويباشرون كل أنواع حرب الكمين والمواجهة في كل الأوقات([1]).
2) المسبلون: وهم الذين يقومون بتموين الجيش وحراسته، ويحملون الذخائر والجرحى
3) الفدائيون: رجال مسلحون يعيشون في القرى والمدن والعواصم، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة، قال عنهم المجاهد العربي بن مهيدي عند عودته من مؤتمر الصومام: " إن هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش التحرير العيون والآذان والأعضاء بالنسبة للكائن الحي "([2]).

لقد أجرى محمد عباس مقابلة مع محمدي السعيد ذكر، فيها بعض الجوانب المجهولة لمؤتمر الصومام وبعض النتائج المعنوية لهذا الحدث التاريخي بقوله:" كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج، بقلق متزايد، رغم النجاحات التي كنا نحققها من حين لآخر، وكان أشد ما يقلقنا انعدام نظام موحد للجيش وأشد ما يزعجنا احتمال استشهاد أحد قادة المنطقة وإمكانية وقوع شرخ عند استخلافه... وبعد الصومام انقشع القلق والتوتر ورجع الاطمئنان للنفوس، إذ سطع نور الثورة ليبين الآفاق البعيدة للمجاهدين ومنذ المؤتمر أصبح إيماني راسخا بأن الاستقلال آت لا ريب فيه "([3]).

([1]) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 163.
([2]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 153.
([3]) محمد عباس، المرجع السابق، ص 377.

الفصل الثاني

تطور الثورة الجزائرية

من 1956 إلى 1958

عرفت الثورة الجزائرية تطورا ملحوظا منذ اندلاعها، كانت المناطق الحدودية ذات أهمية كبيرة لبعدها الإستراتيجي وخاصة الحدود الشرقية المفتوحة على المشرق العربي ومنه كان المجاهدون يجلبون السلاح والمؤن، في هذا الإطار تكونت القاعدة الشرقية لتشرف مباشرة على تنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود حيث عرفت هذه المنطقة العديد من المعارك.

أولا: أبرز المعارك (نموذج القاعدة الشرقية):

1. تشكيل القاعدة الشرقية:

كانت ناحية سوق أهراس تابعة في البداية للولاية الثانية(الشمال القسنطيني) ومنذ أول نوفمبر 1954م أصبحت مستقلة تحت تسمية*ناحية سوق أهراس*ولم تحمل تسمية القاعدة الشرقية إلا بعد مؤتمر الصومام 1956م وذلك بعد ما تمت دراسة وتحديد الجانب الاستراتيجي لها[1]، إذ تعتبر من النواحي ذات المكانة الكبرى في الثورة الجزائرية، فكانت الحركة الوطنية تعتمد عليها اعتمادا كبيرا وذلك لما لها من ميزات خاصة، إذ يوجد بها عدد كبير من المناضلين الأشداء[2]، إضافة إلى تضاريسها المكونة من سلسلة جبلية يصل ارتفاع بعضها إلى 1400م مكونة جبال شاهقة**، تغطي هذه السلاسل الجبلية أشجار عالية متشابكة وتكمن الأهمية الإستراتيجية لهذه التضاريس في صعوبة مسالكها ووعرة طرقها مما ساعد المجاهدين على التمركز فيها[3]، وتعاقب على قيادتها كل من باجي مختار، جبار عمر، الوردي قتال وبعد استشهاد جبار عمر ورخيل الوردي قتال، اجتمع قادة منطقة "سوق أهراس" في زاوية "سيدي قدور" (بولاية الكاف التونسية) واتفقوا على تعيين عمارة العسكري (بوقلاز) قائدا على الناحية، فسعى لتكوين منطقة جديدة كبقية الولايات، بعد أن أصر قادة هذه الناحية تشكيل ولاية غير تابعة لا للولاية الأولى ولا الثانية، أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ عمر أوعمران الذي اجتمع* مع قادة سوق أهراس في باجة بتونس، ثم أرسل اوعمران تقريره إلى لجنة التنسيق مقترحا

(*) تمتد من القالة شمالا إلى حدود الونزة جنوبا، يحدها وادي سيبوس والطرق الرابطة بين مدن المشروحة لافردور سابق، تيفاش، مداوروش، لكبيرات، عنابة، القالة، عنابة، سوق أهراس والشريط الساحلي المحاذي من عنابة إلى القالة.

(1) خالد نزار، روايات معارك حرب التحرير الوطني 1958-1962م، ترجمة مهني حمدوش، تقديم سليمان الشيخ، الشهاب، باتنة، 2002، ص- ص 144، 145.

(2) مصطفى هشماني، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 134.

(**) جبل كاف الشهبة، بوعباد، الدير، أولاد مسعود، بني صالح، أولاد بشيح، النبايل، أولاد مومن، سيدي أحمد، بوخضرة.

(3) الطاهر سعيدوني، مذكرات القاعد الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 45.

جعل منطقة سوق أهراس منطقة لتموين الثورة بالسلاح، خاصة أن الثورة في تلك الفترة كانت بحاجة للأسلحة وهو ما شجع قيادة لجنة التنسيق على قبول هذا المقترح، تشكلت حينها ما يعرف بالقاعدة الشرقية بقيادة عمار بوقلاز في ديسمبر 1956م[1]، بعد أن أقر مؤتمر الصومام إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، إضافة إلى إنشاء وحدات قتال والرتب العسكرية وإعادة تنظيم الانتشار البري: قطاع، منطقة، ناحية، ولاية(2)، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ جعل منطقة سوق أهراس قاعدة شرقية لتموين الولايات الداخلية بالسلاح، وأعطت إطار ولاية(عقيد ومعه ثلاث رواد) وأصبح عمارة بوقلاز على رأسها[3]، حيث قام بإعادة تنظيم جيش الشمال الشرقي وفق التخطيط الذي حدد في مؤتمر الصومام، كما وضع البرامج والوسائل التي كانت ستسمح للجنة التنسيق والتنفيذ بالدخول إلى تونس لإعادة تنشيط العمل المسلح[4] وكان التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية من القمة إلى القاعدة كما يلي:

- القيادة العليا لولاية سوق أهراس (القاعدة الشرقية).
- العقيد عمارة العسكري(المدعو عمارة بوقلاز) قائد لهذه الولاية.

1. الرائد محمد عواشرية
2. الرائد الطاهر سعيداني(الطاهر عزوطة)
3. الرائد سليمان بلعشاري

كان بالقاعد الشرقية مجاهدون رواد أمثال: الحاج لخضر، رابح نوار، شويشي العيساني، عبد الرحمان بن سالم، احمد دراية، محمد شريف مساعدية، طاهر ساعد السعود، الطاهر زبيري وبتاريخ 16 أكتوبر 1956م تم تشكيل الفيلق الأول، أما الفيلقان الثاني والثالث فقد تم تشكيلهما في أول نوفمبر 1954م، في حين تشكل الفيلق الرابع في 1958م[5].

وتم تقسيم القاعدة الشرقية إلى ثلاث مناطق هي:

(*) حضر الاجتماع الى جانب عمارة بوقلاز كل من شقيقي بالقاسم، السبتي بومعراف، الحاج لخضر، السوقهراسي، والعيساني، الطاهر الزبيري.

([1]) الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929- 1962)، ANEP، 2008، ص- ص 177،179.

([2]) خالد نزار، المصدر السابق، ص 145.

([3]) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 180.

([4]) خالد نزار، المصدر السابق، ص 146.

([5]) الطاهر سعيدوني، المصدر السابق، ص 47.

- المنطقة الأولى بقيادة: شويشي العيساني وتشمل القالة ونواحيها.

- المنطقة الثانية بقيادة: عبد الرحمان بن سام وتقع شمال سوق أهراس.

- المنطقة الثالثة بقيادة: الطاهر زبيري وتقع جنوب سوق أهراس من الكاف لعكس بالقرب من سدراتة إلى الحدود التونسية([1]).

2) أبرز معاركها:

كثرت العمليات العسكرية التي شنها جيش التحرير الوطني التابع للقاعدة الشرقية (منطقة سوق أهراس) و التي حدثت في الفترة ما بين 1956م - 1958م نذكر منها:

أ/ معركة 24 أوت 1956م:

حدد هذا التاريخ لاتصال فصائل* جيش التحرير الوطني مع العقيد عمار العسكري، كانت الساعة المحددة لهذا اللقاء الواحدة بعد الظهر بمئذنة سين النشمة وحضر إلى المكان العقيد بوقلاز وقادة الفصائل الثلاثة، لكن قام بعض العملاء الفرنسيين بالوشاية بالمجاهدين، ولما تأكد للاستعمار صحة الوشاية دفع بقوة عسكرية إلى المكان، فاستعد المجاهدون للمعركة مع العدو الفرنسي، ودارت بينهما معركة طاحنة، رغم تفوق العدو في العدة والعتاد، كانت نتيجة المعركة قتل 45 جنديا فرنسيا من بينهم ضابط برتبة نقيب يدعى أود كلود من طرف الشهيد الصادق ساسي، وجرح حوالي 50 جنديا وبقي جندي فرنسي جريحا مختفيا، أما خسائر المجاهدين فكانت طفيفة مقارنة بالعدو، حيث استشهد بطلين وهما: الصادق الساسي والطاهر بشاشي وجرح المجاهد طوارف صالح المدعو (صالح العنابي) والجندي الفرنسي الجريح اكتشفته النجدة يوم 26 أوت 1956م، حيث قام بتزويد أصحابه بكل المعلومات عن اتجاه انسحاب المجاهدين وتضامن الشعب مع الثورة، فانتقم الجيش الفرنسي من المواطنين بإحراق الأكواخ التابعة للعرش ومدا شره وقتل 10 مواطنين([2]).

([1]) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 180.

(*) كانت تحت قيادة كل من بلقاسم عمورة المدعو (بلقاسم بن ضويوي) وتين الهادي (الهادي بلعيساني) والأخ شويشي العيساني.

([2]) ابراهيم العسكري، المصدر السابق، ص - ص 172،174.

ب/ معركة المائدة من 10 سبتمبر 1956م:

وهي معركة كبيرة وقعت بين وحدة من "جيش التحرير الوطني " وقوات جيش الاحتلال الفرنسي في المكان المسمى "المائدة" قرب مدينة سدراتة بولاية سوق أهراس وألحق جيش التحرير الوطني بقوات الاحتلال الفرنسي في هذه المعركة خسائر كبيرة في الأرواح بين قتيل وجريح وخسائر في العتاد العسكري([1]).

ج/ معركة جبل بنيش*:

حدثت هذه المعركة خلال شهر أكتوبر 1956م بين قوة جيش التحرير الوطني وعددها 25 مجاهدا، وبين قوة العدو المدعمة بالطائرات الحربية وغيره ونظرا لأهمية الجبل من الناحية الطبيعية والإستراتيجية تمركزت به الثورة منذ عام 1955م، حيث شرعت في إنشاء مراكز لها عبر قرى المنطقة، عن الوضع العام قبل المعركة وأسبابها يقول المجاهد زايدي محمد المدعو بن فلاح: قبل المعركة بقليل حللت مع الزميل بوعزة عزيز بالمركز** بعد أن تلقينا أمر بذلك من القائد عماره بوقلاز لمرافقة خمس مجاهدين أتوا من منطقة الحدود، ولما وصلنا إلى الجبل نزلنا بمركز المناضل زايدي عبد الرحمان، في الليل تركنا المركز وصعدنا الجبل لقضاء الليل، وفي اليوم الموالي ومنذ الصباح، بدأت طائرات الدعم والاستطلاع من نوع ت، س تحلق في سماء منطقة العمليات، كانت القوات البرية والآليات تتحرك بسرعة نحو موقعنا، وبدأ إطلاق النار من جانب المجاهدين في حدود العاشرة صباحا واستمر حوالي نصف ساعة واستشهد فيها المجاهدون الخمسة القادمون من تونس، كما جرح بوعزة، ولما رأى القائد أن الأمور تسير في غير صالحه، أمر بضرورة الانسحاب، فتمركز المجاهدون في نقطة إستراتيجية بالجبل تدعى "الرقوبة العالية"، أما خسائر العدو فكانت ثلاثة قتلى وعدد غير معروف من الجرحى([2]).

([1]) بشير كاتبه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، وزارة المجاهدين، 2007، ص 171.

(*) جزء من سلسلة الجبال الواقعة في أقصى شرق البلاد ويدخل في نطاق القاعدة الشرقية الشمالية يمتد شرقا إلى غاية بوثلجة وغربا باتجاه عصفور، وجنوبا باتجاه بوحجار ومن الشمال سهول الشافية.

(**) مركز دار فج حمو كان يشرف عليه المناضلان زايدي عبد الرحمان وزايدي موسى ومركز قرية الناظور تحت إشراف جلال يوسف، مركز قرية البياضة تحت إشراف حمزة محمد.

([2]) المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك المجد في أرض الجزائر(1955-1961)، منشورات مجلة أول نوفمبر، ص71.

د/ معركة الدهوارة:

وقعت هذه المعركة في 13 جانفي 1957 قرب سوق أهراس بشرق البلاد، بين وحدات من جيش التحرير الوطني وقوات ضخمة من جيش الاحتلال الفرنسي المدعم بالحلف الأطلسي، دامت المعركة مدة طويلة، ونتج عنها عشرات القتلى والجرحى في صفوف العدو([1]).

هـ/ معركة مركز المشري:

أصدرت قيادة القاعدة الشرقية أمرا عسكريا إلى الفيالق الثلاثة، بأن يقوم كل فيلق باحتلال مركز عسكري للعدو الفرنسي وكل فيلق له حرية اختيار المركز الذي سيقوم باحتلاله بشرط أن تكون ساعة الهجوم موحدة بين الفيالق الثلاثة، فانطلقت هذه العمليات العسكرية بتاريخ 20 أكتوبر سنة 1957م وكل فيلق اختار المركز الذي يقوم باحتلاله([2])، وقع اختيار الفيلق الثالث الذي يقوده الطاهر الزبيري على مركز المشري*وفي حدود الساعة العاشرة والنصف ليلا تقدمت قوات الفيلق إلى أسوار المركز واحتلت بعض الخنادق والملاجئ المحيطة به، يقول الطاهر الزبيري:" وأردنا احتلال المركز خاصة بعد أن تخلصنا من الحراس على الأبراج وفي الخنادق، غير أنهم واجهوا عدة صعوبات لتحقيق ذلك... وانسحبنا من المركز بعد أن غنمنا 12 بندقية حربية وبندقية رشاشة من نوع (24-29) ومدفع هاون من نوع مورتي 45 وجهازي لاسلكي، في حين استشهد 6مجاهدين وجرح 14 آخرون، وفي الغد أعلنت الإذاعة الفرنسية عن فقدان 17 جندي من مركز المشري دون أن تذكر عدد القتلى والجرحى في صفوف عساكرها..."([3]).

و/ معركة الصخيرة:

وقعت هذه المعركة في المكان المسمى بالصخيرة بين فرقة من جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي، وكان ذلك في حدود الثامنة صباحا إلى غاية منتصف النهار، وخلفت هذه

([1]) بشير كشة الفرحي، المرجع السابق، ص 179.

([2]) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 179.

(*) تميز هذا المركز غير البعيد عن الحدود التونسية بحصانته ومناعته حيث تتمركز حوله خنادق وملاجئ الحراسة، أما أسواره فهي عالية يصعب تسلقها.

([3]) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 185-186.

المعركة خسائر جسيمة في صفوف العدو، وكانت بقيادة المجاهد الشابي بن ناصر، ثم انسحبت فرق جيش التحرير الوطني إلى قواعدها سالمة([1]).

م/ معركة جبل واسطة (11جانفي 1958م):

كان للفرنسيين مركزا عسكري متقدم يسمى 28*، واعتاد جنوده القيام بدوريات اعتقالات لأبناء الشعب واللاجئين الجزائريين الهاربين من جحيم الحرب ولما ازدادت شكاوى الشعب من المداهمات الفرنسية والظلم والاضطهاد الممارس ضدهم، قام موسى حواسنية** بإبلاغ الطاهر الزبيري بذلك، فأتخذ قرارا بمهاجمة الجيش الفرنسي، فهيأ ثلاث فصائل مسلحة ودعمت قياداتها بثلاث قادة آخرين، أخذت كل فصيلة موقعها المحدد حسب الخطة وبمجرد أن شاهدوا قوات العدو حتى بدؤوا بإطلاق النار من ثلاث جهات، فتعالت أصوات العساكر الفرنسيين بالصراخ وطلب النجدة، ولولا تدخل الطيران الفرنسي لتمت إبادة الكتيبة الفرنسية بكامل أفرادها، حيث قتل في هذه المعركة نحو 11 جندي فرنسي وأصيب 10 منهم بجراح، ووقع 5 منهم أسرى بين أيدي المجاهدين، واستشهد مجاهدين، أما الصحف الفرنسية فأعلنت عن فقدان 22 عسكري فرنسي([2]).

ي/ معركة المواجن (سوق أهراس):

امتدت هذه المعركة من 26 أفريل 1958م إلى 3ماي من نفس السنة، دارت أحداثها بجبال بوصالح والحمري ووادي الشوك([3]) وكان سبب اندلاعها الهجوم الذي شن على الثكنة المسماة "مزرعة مشري" وتدميرها من قبل الكتيبة الثامنة التابعة للفيلق الثالث، إضافة إلى حوادث 11 جانفي 1958م والمتمثلة في الكمين الذي نصبته فصيلتان تابعتان للسرية التاسعة التابعة للفيلق الثالث على حدود الغوارد بالقرب من ساقية سيدي يوسف، وعملية تركيب الفيلق

(*) ابراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 183- 184.

(*) لا يبعد عن الحدود التونسية سوى بنحو 20 كيلومترا.

(**) كان نائب الطاهر زبيري عينه هذا الأخير قائد للفيلق الثالث بعد أن رقي إلى رتبة رائد وأصبح عضوا في مجلس قيادة القاعدة الشرقية.

([2]) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 188- 190.

([3]) جمال قنذل، خط شال وموريس وتأثيراهما على الثورة التحريرية (1957-1962)، وزارة الثقافة، 2008م، ص 105.

(*) مكون من أنشط العناصر التابعة للنواحي الثلاثة للقاعة الشرقية، كان تشكيله ضروريا نظرا لكثافة عبور وحدات الإمداد ولتخفيف الضغط على الوحدات الثلاثة الكبرى (النواحي: الأولى والثانية والثالثة).

الرابع*([1])، دخل هذا الفيلق المعركة بقيادة بقيادة لخضر سيرين الذي تدخل ليؤمن من الطريق لعبور القافلة المتجهة إلى الولاية الثانية بغرض تزويدها بالذخيرة والسلاح، و تضمنت هذه القافلة العابرة لخط موريس([2]) أربعة كتائب ومجموع أفرادها 620 مجاهد وتوزعت قيادتها كما يلي:

- سيرين محمد لخضر :قائد الفيلق ومن نوابه الشهيد يوسف لطرش المسؤول العسكري على باباي المسؤول السياسي.

أما قادة الكتائب فهم: الشهيد عثمان قائد الكتيبة الأولى، سي عيسى قائد الكتيبة الثانية، سالم جليانو قائد الكتيبة الثالثة، محمد كشيدة (عوادي الطاهر) قائد الكتيبة الرابعة، إضافة إلى قوة من الولاية الثانية وفرقة من الولاية الأولى وتم التخطيط لتنفيذ عملية العبور بعد دراسة الوضع من قبل قائد الفيلق ومعاونيه وتقرر أن يتم ذلك عند تلاقي امتداد خطي "شارل موريس"، فشرعت القوات في سيرها نحو النقطة التي ستكون محل عبور([3]).

ويذكر سالم جوليانو: " في الوقت الذي التحقنا بموقعنا اكتشفت القوات الفرنسية محمد لخضر سيرين ومركز قيادته، فوقع اشتباك بينهما أسفر عن استشهاد جندي وإصابة ثلاثة آخرين بجروح، فانسحب لخضر سيرين جالبا وراءه قوات العدو كخطة لتحاشي اكتشاف بموقعنا، وعندما خيم الليل بدأنا بإحداث فتحات في الأسلاك الشائكة وتمكنا من العبور تحت جسر إلى الجهة الداخلية من الخط المكهرب، فوجدنا أنفسنا وجها لوجه مع العدو، فكانت المعارك متتالية، وقد اعتمدت منذ بداية المواجهة تكتيكا تمثل في الالتصاق بقوات العدو أقرب ما يمكن لتفادي قنبلة الطائرات ومدفعية الميدان"([4]).

تواصلت الاشتباكات بين المجاهدين وقوات العدو على مدى ستة أيام، فكانت خسائر العدو مقتل 400عسكري وعدد آخر من الجرحى من بينهم ضابط برتبة عقيد وإسقاط طائرتين واحدة نفاثة وأخرى عمودية وقتل قائدها الذي كان يحمل رتبة نقيب في سلاح الجو الفرنسي،

(*) خالد نزار، المصدر السابق، ص 149-151.
([1]) جمال قندل، المرجع السابق، ص 106.
([2]) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 278.
([3]) خالد نزار، المصدر السابق، ص 160-161.
([4]) استشهد النائب لخضر سيرين بن يوسف الأطرش، وكذا عثمان معنصر قائد كتيبة

إضافة إلى حرق وعطب بعض الدبابات، أما خسائر المجاهدين فكانت استشهاد 525 من جنود الفيلق* الذي يبلغ تعداده 720 مجاهد واستشهاد حوالي 235 مجاهد من قوة الولاية الثانية البالغ عددهم 400 مجاهد وإصابة عدد آخر بجروح مختلفة وأغلب الإصابات كانت في صفوف كتيبة الطاهير وميلة([1]). كانت معركة المواجن أهم معركة سجلت في سلسلة المعارك المتواصلة التي بدأت يوم 11 جانفي 1958م وانتهت في 3ماي من نفس السنة، واستخلصت هيئة أركان القاعدة الشرقية أولا ثم القيادة العسكرية ثانيا وهيئة الأركان العامة من هذه المعركة دروس ثمينة استثمرتها في بقية الحرب وهي:

- عدم جدوى الزعم بإمكانية احتلال نواحي محددة مسبقا بهدف بسط النفوذ بشكل ثابت ومكشوف.

- استحالة عبور الخط المدعم بوحدات هامة بالنظر إلى القوات المتوفرة مهما كان مستوى تدريبها وتسليحها([2]).

([1]) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 285.

([2]) خالد نزار، المصدر السابق، ص 152.

(*) من مواليد مدينة الطاهير (جيجل) يوم 24 أكتوبر 1899 وهو من عائلة غنية، واصل تعليمه بالمدارس الفرنسية الموجودة في الجزائر ونال جميع الشهادات الابتدائية والثانوية والجامعية وتخرج عام 1931م صيدليا وتزوج بفرنسية ووافته المنية بالجزائر يوم 21 ديسمبر 1985م.

ثانيا: المواقف السياسية

شهدت فترة اندلاع الثورة الجزائرية وما جاء بعدها تطورا في المواقف السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي تباينت فيها هذه المواقف بين ما يخدم مصلحتها و مؤيد ومدعم لمسار الثورة الجزائرية.

1) المواقف الداخلية:

أ) موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على يد فرحات عباس* بعد حوادث 8 ماي 1945م، حيث اعتقل هذا الأخير من طرف القوات الفرنسية يوم 9 مارس 1946 وبعد خروجه من السجن يوم 16 مارس 1946م بعد إصدار عفو عام عن الأفراد الذين تم اعتقالهم نأكد أن حزب الشعب ومصالي الحاج كانوا وراء تنظيم هذه المظاهرات، فقرر الابتعاد بصفة نهائية عنه وقام بتكوين حزب جديد أطلق عليه اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"([1]).

بعد اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 لم يتخذ الحزب موقفا ثوريا على الرغم من المكانة التي كان يتمتع بها داخل الأوساط الرسمية الشعبية إلى حد ما وكان الاتجاه السائد لهذا الحزب هو الاندماج([2])، استمر في نشاطه السياسي القانوني وظل لفترة يطالب بالحلول السياسية منها طالب فرحات عباس يوم 12 نوفمبر 1954م تطبيق مشروعه القديم الخاص بالجمهورية الجزائرية في إطار الاتحاد الفدرالي مع فرنسا([3])، كما عبر فرحات عباس عن موقفه من الكفاح القومي من خلال ما كتبه في جريدته "الجمهورية الجزائرية" La république algérienne في العدد 50 الصادرة في 25 جانفي 1955م تحت عنوان "الخارجون عن القانون" بقوله:"يأس وفوضى ومغامرة فاشلة" وكتب في العدد 64 أيضا قائلا:" كل شيء سهل التحقيق بشرط أن تبرهن السلطات العامة – الفرنسية – على الحد الأدنى من

([1]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 240.
([2]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 278.
([3]) قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، إشراف مناصرية يوسف، باتنة، 2010- 2011، ص 275.

الصدق..."، ثم في مقال آخر يقول – حزب البيان – لا يخش الافتراء فماضيه يكفل حاضره ومستقبله وهو باق على إخلاصه للمعركة ضمن الشرعية"([1]).

كما ألقى فرحات عباس خطابا في ربيع 1955م بميناء جيجل قال:" إذا كان هناك من الخارجين عن القانون في الجزائر فهم داخل النظام الاستعماري أي الولاة ورؤساء البلديات والمتصرفون الإداريون في البلديات المختلطة وقال أن الجزائر عربية وليست فرنسية"([2]).

كانت الأحداث البارزة التي شهدتها الساحة الجزائرية أثر بالغ في التعجيل بانضمام معظم أعضاء الاتحاد وفي مقدمتهم رئيسه فرحات عباس إلى جبهة التحرير الوطني ومن بينها:

انتفاضة 20أوت 1955م التي وضعت حدا للمتمردين والمشككين في نجاح الثورة.

قيام جبهة التحرير الوطني ابتداء من شهر ديسمبر 1955م بتطبيق سياسة المقاطعة والتي دفعت بفرحات عباس إلى إقناع المنتخبين التابعين لحزبه بضرورة تقديم استقالتهم مؤكد بأن الشعب الجزائري قد عزم على رفض أية وصاية استعمارية وعلى تحقيق حياة قومية أصيلة بإقامة مؤسسات ديمقراطية، وقد أسفرت الجهود التي بذلها فرحات عباس عن نتائج إيجابية داخل صفوف النواب التابعين لحزبه*، حيث بدأت الاستقالات الفردية والجماعية تصل إلى الإدارة الاستعمارية في مطلع سنة 1956م، تلا ذلك انضمام رئيس الاتحاد إلى صفوف جبهة التحرير الوطني([3])، وكان هذا الأخير متخوفا من الانضمام المتأخر للثورة فسأل عبان رمضان قائلا:" إننا نخشى أن يتهمنا بعض أعضاء الوفد الخارجي بأننا أخذنا قطار جبهة التحرير وهو يسير" فطمأنه عبان رمضان قائلا:" إن جبهة التحرير ليست ملكا لأحد إنها ملك للشعب الذي يناضل"([4])، ويظهر جليا موقف فرحات عباس من الثورة في المقابلة التي أجراها مع الجريدة التونسية "L'ACTION" في جانفي 1956م حيث قال:" سأقدم أنا وحزبي الدعم الكلي للقضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني ودوري الآن هو الوقوف إلى جانب قادة المقاومة

([1]) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 92

([2]) علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة الجزائر، 2009م، ص 6.

(*) مستشارين في المجالس البلدية والولائية ومستشارين في الاتحاد الفرنسي وأعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي ومندوبين في المجلس الجزائري.

([3]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 280.

([4]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 244

المسلحة"([1])، وفي 25 أفريل 1956م عقد فرحات عباس ندوة صحفية حضرتها الصحف العربية ووكالات الأنباء العالمية، أعلن فيها عن انضمامه رسميا لصفوف جبهة التحرير الوطني، مؤكدا في نفس الوقت موقف الأمة الجزائرية المتحدة المكافحة ضد الاستعمار الفرنسي والذي لخصه في كلمتين: "الاستقلال والفناء"([2])، وانتخب بعد ذلك في مجلس الثورة 20أوت 1956م، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة أوت 1957م وفي ماي 1958م كلف بمصلحة الأخبار([3]).

ب)موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931م بالعاصمة، ضمت 72 عالما جزائريا جاءوا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف الاتجاهات الدينية، كان على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس([4]). كان من أسباب إنشاء الجمعية في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين الوقوف في وجه بعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية لأن مجموعة كبيرة منهم تنكرت لقيم الأمة الجزائرية المستمدة من الإسلام([5]). قامت الجمعية في عامها الأول بمحاربة أنصار سياسة الاندماج ولم تتدخل في الشؤون السياسية لأن قانونها الأساسي كان يمنعها من ذلك، إلا أن مواقفها السياسية بدأت تظهر منذ([6]) سنة 1932م، حيث قام قادة الجمعية بحركة نشيطة تدعو إلى مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين، ففي عدد جويلية 1935م نشرت جريدة " الشهاب " مقالا سياسيا جاء فيه:" أن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية (الفرنسية) ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا أخذوا الجنسية، إنهم يفضلون الموت في فقر وجهل محرومين من كل شيء عميان لا يتكلمون، فذلك أحسن لهم من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية...".

([1]) علي تابليت ، المرجع السابق، ص 6.
([2]) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 281.
([3]) علي تابليت، المرجع السابق، ص 6.
([4]) نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ص 83.
([5]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 244.
([6]) عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، ريحانة، الجزائر، 2002م، ص- ص 173-174.

ارتكزت سياسة العلماء على المناداة بتحقيق العدالة الاجتماعية دون التخلي عن الجنسية الجزائرية([1]) وخلال الحرب العالمية الثانية قدم رئيس جمعية العلماء المسلمين الشيخ البشير الإبراهيمي مذكرة مطولة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها فرنسا، تدعوا فيها الجمعية في مجال الإصلاحات السياسية إلى إنشاء المواطنة الجزائرية، إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري([2]). بعد اندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954م كان تلامذة مدارس جمعية العلماء من الأوائل الذين التحقوا بها، أما البشير الإبراهيمي فانضم إليها بالخارج وأرسل نداء إلى الشعب الجزائري عبر إذاعة صوت العرب يدعو للالتحاق بالجهاد لطرد الاستعمار الفرنسي بقوله:"...إنكم كتبتم البسملة بالدماء في صفحة الجهاد الطويل العريضة، فاملؤوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ...وما كان للمسلم أن يخاف الموت وهو يعلم أنه كتاب مؤجل، وما كان للمسلم أن يدخل بماله أو صحته في سبيل الله والانتصار لدينه..."([3]).

في شهر ديسمبر 1951م، انتقل الشيخ البشير الإبراهيمي إل باريس للمشاركة مع قادة التشكيلات الوطنية في الاتصال بالوفود العربية والإسلامية، التي تحضر أعمال هيئة الأمم المتحدة، كان لوجود رئيس الجمعية تأثير كبير في تحسيس كثير من الشخصيات العربية والإسلامية، حيث قام بتكثيف الاتصالات مع أبناء الجالية الجزائرية([4])، انحصرت نشاطات الجمعية بعد ذلك في مطالبة ذات صبغة دينية صرفة مساندة للاتحاد الديمقراطي فقط حتى أكتوبر 1955م، حيث دعت إلى استقلال ذاتي محدود وفي جانفي 1956م أصدرت بيانا جاء فيه أن الجمعية ترى أنه " لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة نهائية وسلمية إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية وشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية ومجلسها التشريعي ذي السيادة، وهذا مع احترام مصالح الجميع "([5])، وقالت في ختام بيانها بأنه " لا يمكن وضع حد لحالة الحرب وإقامة النظام الحر الجديد إلا بواسطة مفاوضات صريحة صادقة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على الثبات وتوحيد الصفوف ونسيان الخلافات الماضية حتى

([1]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 252.
([2]) الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص 55.
([3]) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 109.
([4]) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص 210
([5]) الأمين شريط، المرجع السابق، ص 55.

يستطيع متحدا أن يسترجع سيادته المغتصبة "([1])، كان نتيجة لتطور موقف الجمعية من الثورة تغيير مطالبها من الاستقلال الكامل إلى الاستقلال الذاتي([2]).

2) المواقف الخارجية:

على الرغم من استقلال بعض الأقطار العربية مثل ليبيا، تونس، المغرب الأقصى، إلا أنه ظل ناقصا لأن الجزائر بقيت تعاني من ويلات الاستعمار الفرنسي، لذا كان من الضروري دعم قضية الشعب الجزائر وثورته وتجلى ذلك في المواقف التي أظهرتها هذه الأقطار من التطورات التي شهدتها الثورة.

أ/موقف دول المغرب العربي:

كانت ليبيا السباقة في دعم القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية الاستقلال، إذ اعتبر الليبيون الجهاد القائم في الجزائر جهادهم وقضية الجزائر قضيتهم، إلى جانب التضامن الشعبي كان الموقف الرسمي الليبي من الثورة الجزائرية مؤيدا دون تحفظ، و سجل أحمد توفيق المدني الموقف الرسمي الليبي من الثورة عل لسان مالك إدريس السنوسي بعد لقائه به كوفد من جبهة التحرير الوطني يوم 13 جوان 1956م مرفوقا بالدكتور محمد أمين دباغين([3]) وبعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م الذي تمخضت عنه عدة قرارات مهمة بالرغم من سلبياته المتمثلة بالدرجة الأولى في تفريغ القضية الجزائرية من محتواها العربي الإسلامي، فقد بدأ صدى الثورة يعم ربوع ليبيا وهذا ما جعل الشعب الليبي يتجاوب معها تلقائيا من خلال تنظيم المظاهرات التي ملأت شوارع طرابلس والمدن الليبية([4])، وما زاد من تأكيد هذا الموقف البطولي هو الموقف الشعبي الرسمي في اختطاف الزعماء الجزائريين بالمغرب الأقصى في 22أكتوبر 1956م، وبالنسبة للموقف الشعبي فتجسد من خلال المظاهرات الحاشدة التي جابت خلالها الجماهير الليبية الشوارع معبرة عن سخطها لعملية القرصنة، كما أغلقت كل الدكاكين

([1]) أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 281.
([2]) البصائر، عدد 354، 17 فيفري 1956، ص 1.
([3]) عامر رخيلة ،" الثورة الجزائرية والمغرب العربي "، المصادر ، العدد1 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1999م، ص 154.
([4]) مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، (1954م -1962م)،دار الحكمة،الجزائر،2009م، ص 58.

والمحلات وحتى البنوك، وكان ذلك في صبيحة يوم 24 أكتوبر 1956م([1])، أما حكوميا فقد دعا مجلس الوزراء الليبي إلى الانعقاد مساء يوم 23 أكتوبر من نفس السنة واتخذ إجراءات عملية كان أولها إبلاغ الحكومة الفرنسية باحتجاجها الشديد اللهجة على العملية الإرهابية وطالبتها بإطلاق فوري لسراح المحتجزين وحملتها من ناحية مسؤولية سلامة أرواحهم([2])، كما رفضت ليبيا العرض الفرنسي لتمرير أنبوب البترول من الجنوب الجزائري عبر أراضيها، في نفس الوقت انتقدت بشدة المفاوضات التونسية – الفرنسية لتمرير أنبوب الغاز على الأراضي التونسية، معتبرة ذلك " ضربة للوطنيين الجزائريين "([3]).

أما بالنسبة لموقف الحكومة التونسية تجاه الحرب التحريرية الجزائرية تمثل في رد فعلها من عملية اختطاف الزعماء الخمسة، حيث قامت باستدعاء سفيرها في باريس واحتجت بشدة على العملية وطالبت بإطلاق سراح الجزائريين دون قيد أو شرط، بذلك كان موقفها تهديدا للسلطات الفرنسية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، كما عبر من جهته الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عن عملية الاختطاف أنها لا تخدم السلم بل زادت من خطورة الأزمة الجزائرية الفرنسية، كما قامت من خلال وفدها لدى الأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع الشرق الجزائري وما يعانيه من جراء السياسة الفرنسية المسلطة عليه([4])، كما تميز تعامل الحكومة التونسية مع حرب التحرير خاصة في المرحلة الأولى التي تلت استقلال تونس ببعض السلوكات السلبية وبمواقف غير مشجعة للأهداف السامية لجبهة التحرير الوطني، حيث أبرمت تونس اتفاقية مع فرنسا (جوان 1958م) لتحويل بترول الجزائر عبر أنبوب نفط من آبار ايجلي (جنوب الجزائر) مرورا بالأراضي التونسية وكان سلوك تونس هذا إخلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي([5]).

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فتمثل موقفها الايجابي تجاه حرب التحرير في تصريح الملك محمد الخامس بعد عودته للعرش سنة 1956م بقوله:" إننا لا نستطيع الاستمرار في

([1]) لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعاده الإفريقية، ط1،دار السبيل،الجزائر،2009م ،ص 97- 98.

([2]) مريم الصغير، المرجع السابق، ص 59.

([3]) إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص124.

([4]) مريم الصغير، المرجع السابق، ص 96.

([5])اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 110.

احترازنا المالي إن لم يحل المشكل الجزائري، ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والسيادة "، كما أكد ممثلو المغرب بمنظمة الأمم المتحدة عن مناصرتهم للقضية الجزائرية وتأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري واسترجاع استقلال الجزائر بدون تحفظ، من هؤلاء الممثلين نجد أحمد العراقي أكد أثناء حملة ونشاط دبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية (ديسمبر 1957م)، "...أن القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحله إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه "[1].

- **ب/موقف جامعة الدول العربية:**

لقد اهتمت جامعة الدول العربية بملف قضايا شمال إفريقيا منذ نشأتها (1945/03/22م)، إذ عينت الأحزاب السياسية الكبرى* مندوبين لها بالقاهرة منذ سنة 1946م([2]) وقد برز تعاطف واهتمام الجامعة العربية بكفاح الشعب الجزائري منذ مجازر 8 ماي 1945م، حيث قام مجلسها في جويلية 1945م بإجراء اتصالات مع سفير بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية لإبلاغها بالمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري([3])، مطالبة السفير الأمريكي بالتدخل الفوري لوقف الإعدامات في حق المناضلين وقد رد سفير الولايات المتحدة على مراسلة الجامعة العربية بأنه تلقى تقريرا من حكومته بناء على تقارير قنصليته في الجزائر وسفارته في باريس أن عدد القتلى فاق 35 ألف وأن حكومته أنقذت رقاب كثيرة من حبل المشنقة وكان هذا الحدث هو أول اتصال رسمي للأمين العام للجامعة العربية بجهات غربية([4])، كما قام مجلس الجامعة بتأسيس لجنة متابعة أوضاع المنطقة في 9 أفريل 1953م، حاول المجلس إدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة فضلا عن مساعيها لاستعطاف منظمات حقوق الإنسان الدولية لأجل تدويل القضية الجزائرية وهو ما جعلها أول هيئة تبنت كفاح الشعب الجزائري مبكرا([5]).

([1]) المرجع نفسه ، ص 105-106.
(*) الحزب الدستوري الجديد (تونس) وحزب الاستقلال (المغرب) وحزب الشعب الجزائري (الجزائر).
([2]) أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2،ثالة،الجزائر،2009م، ص 32.
([3]) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960م -1961م،دار الحكمة،الجزائر،2010م، ص 147.
([4]) أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 22.
([5]) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 147.

قبل قيام الثورة الجزائرية رسميا، قرر مجلس الجامعة في اجتماعه المنعقد بجلسته في 19 نوفمبر 1953م إنشاء صندوق لقضايا شمال إفريقيا لتأييد أبناء هذا الجزء من الوطن العربي، كما خصصت لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف وأنشأت إلى جانبها هيئة ضمت ممثلين لجميع هيئات المغرب العربي وذلك لتحقيق أهداف هذا الصندوق([1])،عند اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م بادرت الأمانة العامة للجامعة بنشر بيان يوم 13 نوفمبر 1954م، فنشرت قرار جاء فيه:" والأحداث التي يشهدها العالم الآن في شمال إفريقيا ما هي إلا صدى لتصميم شعوب الشمال الأفريقي على نيل حقوقهم، وتبوئ مركزهم اللائق بماضيهم المجيد... وإن الجامعة العربية لتتخلى عن رسالتها وعن جانب كبير من مبررات وجودها، إذ هي تقاعست عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها "([2]) وفي 29 مارس 1956م اجتمع مجلس الجامعة العربية وأصدر قرارا أعرب فيه عن استنكاره للأعمال العدوانية التي تقترفها السلطات الفرنسية ضد الجزائر التي تطالب بحقها في الحرية وتقرير المصير([3])، كما قامت الأمانة العامة للجامعة بتقديم البيانات والإحصاءات والتقارير الخاصة باللاجئين الجزائريين في تونس ومراكش للدول العربية طالبة منها تلبية حاجة اللاجئين من الطعام والمأوى، فاستجابت الدول العربية لطلب الأمانة العامة([4])، واصلت جامعة الدول العربية جهودها في المجال الدولي وتمكنت بالتعاون مع المجموعة الآفرو آسياوية في 22 سبتمبر 1958م من إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة([5]).

ج/موقف هيئة الأمم المتحدة:

لم يكن العالم يهتم بالقضية الجزائرية قبل أول نوفمبر 1954م، بل لم يكن يعلم أن هناك مشكلا جزائريا ونزاعا مستمرا بين الشعب الجزائري والدولة الفرنسية، ففي هذه الفترة كانت تونس والمغرب يقاومان المحتل الفرنسي لاسترجاع سيادتهما، في حين كان الجزائريين آنذاك منقسمين إلى نزعات مختلفة([6]) وتقرر في 14 أكتوبر 1952م عقد هيئة الأمم المتحدة جلستها

([1]) نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 181.
([2]) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 506.
([3]) هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، دار سراس، تونس، 1980م، ص 102.
([4]) نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 189.
([5]) هارون هاشم رشيد، المرجع السابق، ص 102.
([6]) يانزت، "تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة"، المجاهد، ج1، العدد 10، 1957م، ص 9.

الاعتيادية في نيويورك حيث لا تكاد تخلوا جلسة من جلساتها من شكوى يقدمها العرب المسلمون مطالبين بحقوقهم المهضومة، ذلك لأن بروز الهيئة للوجود كان باعثا للتفاؤل بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، فحضت قضية مراكش بحق التمثيل في جدول أعمال الهيئة الأممية، وستثار فيها من جديد قضية تونس، أما الجزائر فبقي مسكوت عنها([1])، وقد وصلت قضية الجزائر إلى الأمم المتحدة في مذكرة قدمها وفد المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن في الخامس من كانون الثاني عام 1955م وقد لفتت المذكرة انتباه المجلس إلى الوضع في الجزائر على اعتبار أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين([2])، غير أن الهيئة الدولية أنهت دورتها في ذلك العام دون أن تلتفت إلى الوضعية الجديدة التي تعيشها الجزائر([3]).

يعتبر مؤتمر باندونغ شهادة ميلاد لدبلوماسية الجبهة، حيث سجلت بحضورها للمؤتمر أول انتصار دولي واتخذ هذا المؤتمر قرارا بمساندة الجزائر والمغرب وتونس، كما التزم بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها وأشارت لائحة المؤتمر إلى أن الدول المشاركة فيه تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها، هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955م موجهة إل الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلدا مشاركا، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة، افتتحت الدورة في سبتمبر 1955م وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية ب 28 صوتا ضد 27 صوتا فسجلت في جدول الأعمال وبعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة([4])، انسحب بيتي وزير الخارجية الفرنسية آنذاك من الجلسة وإمتنع من المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى، في 25 نوفمبر 1955 قدم ممثل الهند السيد كريشنامينون عريضة للجمعية العامة يطلب فيها إلغاء القضية الجزائرية من جدول الأعمال، فوافقت على ذلك وكان سعي كريشنامينون تخفيفا من صدمة فرنسا لأنها وعدت بحل المشكل الجزائري بصفة مرضية للطرفين([5]).

([1]) محمود بوزوزو،"خطوة كبيرة في تحقيق الاتحاد القومي"، المنار، العدد 6، 30جويلية 1951م.
([2]) حماد خيري، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري، 1962م، ص 395.
([3]) بانزت، المصدر السابق، ص 9.
([4]) وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائر 1830-1962م، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م "دراسات وبحوث الملتقى الأول حول تطور الدبلوماسية "، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ص - ص 88، 89.
([5]) بانزت، المصدر السابق.

في اليوم الأول من تشرين الأول من عام 1956م، تقدمت خمس عشرة دولة افريقية و آسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة، حيث عبرت عن خيبة أملها في عدم استغلال فرنسا للمحاولات التوفيقية التي أبدتها الأمم المتحدة في دورتها السابقة للتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري وإنما وسعت من أعمال القمع والإبادة العسكرية ضده، هذا ما أوجب على الجمعية العامة وضع حد لهذه الأعمال، فبدأت مناقشة القضية الجزائرية في شهر شباط 1957م، واستغرقت المناقشات سبع عشرة جلسة([1])، واستمرت مناقشة القضية الجزائرية خلال ستة، دورات أي من سنة 1955مإلى غاية 1962م طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض بغرض التوصل إلى حق الشعب تقرير مصيره والاستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر([2]).

([1]) حماد خيري، المرجع السابق، ص - ص 398،399.
([2]) وحدة البحوث و التوثيق، المرجع السابق، ص 90.

الفصل الثالث

نشأة الحكومة المؤقتة
وردود الفعل الفرنسية والثورية

أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة

1- ظروف تأسيسها

أ/ الظروف الداخلية:

- **الظروف السياسية:**

كان من نتائج مؤتمر الصومام تشكيل جهاز تنفيذي – لجنة التنسيق و التنفيذ– حيث كانت مهمتها ضمان التنسيق بين الولايات ومتابعة قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أي أنها المتحكمة في الوضع داخل البلاد، لكن بعد إضراب الثمانية أيام و معركة الجزائر([1]) وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها مضطرة للخروج إلى تونس والمغرب بعد اعتقال العربي بن مهيدي وتصفية نظام الثورة بالعاصمة، حيث لجأت إلى الخارج فاتفقوا على أن يذهب عبان رمضان، سعد دحلب إلى المغرب الأقصى، بينما يتوجه كريم بالقاسم ويوسف بن خدة ولخضر بن طوبال إلى تونس والقاهرة([2]) وبخروج لجنة التنسيق والتنفيذ حاولت أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة بتوسيعها إضافة إلى توسيع المجلس الوطني للثورة وهذا في مؤتمر القاهرة* 20 أوت1957م، لكن بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ تعاني من غياب روح الثقة بين أعضائها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل خاصة المتعلقة بالأسلحة والذخيرة، إضافة إلى الصراع الذي كان قائما بين كريم بالقاسم وعبان رمضان وبقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة([3]) ولمواجهة هذه الصعوبات والمشاكل قامت هذه الأخيرة بدعوة قادة الولايات إلى الاجتماع في ديسمبر1957م بتونس، هذا الاجتماع ضم مسيري الخارج كريم بالقاسم، عبان رمضان، لخضر بن طوبال ومحمود الشريف ومسؤولي من الداخل محمد لعموري، أحمد نواورة (الولاية

([1]) Ali Kafi, du militant politique au dirigeant militaire « Mémoire (1946-1962) » Casbah, Alger, 2004, P : 93

([2]) الطاهر الزبيري، المصدر السابق،ص167.

(*) يذكر علي كافي في مذكراته:"20أوت1957م لن تحفه الذاكرة لا كحدث ايجابي ولا كيوم اتخذت فيه قرارات أدت إلى تقدم الثورة، لم تكن له أهمية 20أوت 1955م مع كل ما نتج عنها من تحولات جذرية ونجاحات في الداخل والخارج،لم تكن له أهمية 20أوت 1956مع كل ما تمخض عنه من إعادة الهيكلة...وهذا رغم الجوانب السلبية التي نتجت عن تطبيق قرارات المؤتمر كتحول إدارة الثورة إلى الخارج ".

([3]) عمر بوضربة،النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958م -1960م،دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص - ص 22، 23.

الأولى)، عمارة بوقلاز وعواشرية من قاعدة الشرق، دهيليس سليمان المدعو الصادق وصالح زعمون من الولاية الرابعة([1]) ولم تحضر الولاية الخامسة ولا اتحادية فرنسا.

كان قادة الداخل يعتقدون أن هذا الاجتماع سيكون مهما بالنسبة للثورة ويقدم لهم أشياء جديدة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، لكنهم أدركوا أن الأمر متعلق بحل الخلافات بين الأعضاء، فكل واحد منهم يحاول استمالة الآخر إلى صفه. صرح كل من كريم بالقاسم ولخضر بن طوبال بأن عبان رمضان يحاول الاستحواذ على القيادة والثورة وله طموحات لا حدود لها، كما له اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمنا([2]) وهذا ما أكده علي كافي بقوله :" إن لديه طموحات وحتى علاقات مشبوهة مع الجانب الفرنسي"([3])، في هذا الجو تم اغتيال عبان رمضان في شهر ديسمبر 1957م الذي تسبب في تجميد نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، كما تسبب في زرع الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية، مما انعكس سلبا على مجمل نشاطات جبهة التحرير الوطني([4])، إضافة إلى عودة الجنرال ديغول للحكم* ومناوراته السياسية والمشاريع الاقتصادية، التي تجسدت في مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م، كما بدأ ديغول منذ صيف 1958م في التحضير لاستفتاء** حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي تقرر إجراؤه يوم 26سبتمبر 1958م([5]).

- **الظروف العسكرية:**

عرفت الثورة الجزائرية ضغوطا عسكرية كبيرة خاصة أن المحتل قد شرع وكأن نهايته باتت قاب قوسين أو أدناه نتيجة للضغوط الجزائرية. وإذا كانت الثورة قد تكبدت خسائر جسيمة في الأرواح ثمن الحرية، فإن المستعمر قد تكبد خسائر أكبر في العتاد والأرواح والمال، فخلال الفترة الممتدة من 23 جانفي 1958م إلى غاية 18 ديسمبر من نفس السنة، بلغ عدد الشهداء عل مستوى خط موريس بالجهة الشرقية بناء على التقارير العسكرية الفرنسية 2409، أما على

([2])Ali Kafi , Op- Cit, P 98

([1]) إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1962)،ج2،دار الغرب،ص255.

([3]) Ali Kafi , Ibid, P 99

([4]) العربي الزبيري،المرجع السابق،ص128.

(*) بعد تمرد13ماي1958م والذي كان بزعامة الجنرال سالان وسوستيل، حيث طالب المستوطنون الأوربيون بعودة الجنرال دوغول إلى الحكم على أمل أن ينقذ فرنسا من الانهيار والإفلاس المادي والمعنوي، ويضمن بقاء الجزائر فرنسية للأبد.

(**) عندما تقرر إجراء الاستفتاء على بند الدستور عوملت الجزائر معاملة الأراضي الفرنسية وطلب من سكانها أن يصوتوا على مبدأ الموافقة على الدستور او رفضه، واستعمل الجيش الفرنسي كل وسائل الإرهاب والتنكيل لإرغام الشعب وحمله على التصويت، وزورت النتائج وادعت أن نسبة التصويت بلغت96في المائة.

([5])عمر بوضربة، المرجع السابق،ص24.

الحدود الجزائرية الغربية خلال الفترة الممتدة من 14 جانفي 1958م إلى 6 جانفي 1959م بلغ عدد الشهداء 128 والجرحى 20([1])، حيث جاء في تقرير مسؤول التسليح العقيد أوعمران بتاريخ 8 جويلية سنة 1958م: " أن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح يصاب حاليا بخسائر فادحة إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من 6000 مجاهد في منطقة عنابة وحدها وإذا كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة فإن تجديدها وتزويدها بذخيرة قد أصبح الآن صعبا جدا بسبب الأسلاك المكهربة وما تضمنته فجواتها من حقول الألغام([2]) "، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا الوضع، لذلك أنشأت لجنة التنظيم العسكري COM بالإضافة إلى محاولة تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957م القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى قيادتين غربية وأخرى شرقية، هذه الأخيرة كتب لها الفشل، مما أدى إلى تأزم الوضع على الحدود الشرقية، ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية([3]).

كما سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود والنزاعات التي قامت بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب أهمها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب العليا في جيش التحرير الوطني كتعيينه للرائد إيديري مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب له تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير عل الحدود([4]).

- الظروف الاجتماعية

أصبحت حالة المجتمع الجزائري في نهاية الخمسينات تقتضي التنظيم والتوجيه والتعبئة وقيادة موحدة تتمثل في إيجاد مؤسسة تنفيذية وطنية تنظم وتؤطر الشعب الجزائري وتصدر القرارات والمراسيم والمواقف، فتكون بذلك المرجعية للثورة الجزائرية لذا اقتضت الضرورة الحربية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية نشأة الحكومة المؤقتة.

كانت وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية صعبة جدا بالداخل أو على الحدود (تونس، المغرب الأقصى)، حيث يشير تقرير السياسة العامة

([1])جمال قندل، المرجع السابق،ص99.
([2]) العربي الزبيري،المرجع السابق،ص128.
([3]) المرجع السابق،ص103.
([4]) عمر بوضربة،المرجع السابق،ص28.

الذي أعده فرحات عباس يوم 20 جوان 1959م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب و جيش التحرير الوطني([1])، إضافة للعمليات العسكرية التي كانت تقوم بها القوات الفرنسية كتهجير سكان الريف من مساكنهم وتجميعهم في المحتشدات قريبة من مراكزها العسكرية حتى تضمن الفصل التام بين الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني([2])، غير أن فكرة تهجير السكان تعود إلى بداية الثورة، فقد تم إنشاء أول محتشد في منطقة باتنة منذ شهر نوفمبر عام 1954م وابتداء من عام 1956م أخذت فكرة التجميع طابع الخطة المنظمة المستمرة لإخلاء كل المناطق من السكان وجعلها مناطق محرمة، يحرق فيها كل شيء تطبيقا لخطة الأرض المحروقة، لذلك أصبحت عدة مناطق واسعة بالأوراس والشمال القسنطيني، القبائل، الونشريس وتلمسان مناطق محرمة منذ عام 1957م، بلغ عدد الذين حشدوا في هذه المراكز 740 ألف عام 1958م([3]).

عندما فشلت الأساليب القمعية وحرب الإبادة في إخماد الثورة والتأثير على نفسية الجزائريين، لجأ الاستعمار الفرنسي إلى إغراء الشعب الجزائري بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية ليبعده عن مساندة المجاهدين وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958م([4])، كما شنت المصالح النفسية المختصة في الإدارة الفرنسية حربا نفسية عل أفراد الشعب الجزائري وفي مقدمتها المكاتب الإدارية المتخصصة SAS، حيث قامت هذه المصالح بالتحدث للشعب عن الحدود (الخطوط الشائكة المكهربة) وعن ندرة الأسلحة والذخيرة، ثم حاولت صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة كالرياضة والإكثار من النوادي... ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري([5]).

ب- الظروف الخارجية:

لا شك أن الثورة الجزائرية قد احتلت مكانة في الدبلوماسية العالمية خاصة، على مستوى هيأة الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمرات الدولية والمنظمات العالمية وغيرها،

([1]) المرجع نفسه،ص29.
([2]) لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص202.
([3]) حيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 245،247.
([4]) عمار عمورة، المرجع السابق، ص202.
([5]) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص29.

لذلك كان لابد من تفعيل الدبلوماسية الجزائرية واتخاذ مواقف سياسية واضحة وتبني قرارات وعلاقات سياسية على المستوى الإقليمي والدولي، لذلك كان لابد من قيام حكومة بمختلف أجهزتها ووزاراتها خاصة على مستوى وزارة الخارجية، لتوجيه سياسة الثورة الخارجية بلسان واحد وموقف، واحد حتى لا تتميع الثورة الجزائرية وتضيع تضحيات الشعب الجزائري بدون جدوى، وقد لاح بريق النصر وأصبحت فرنسا في موقف لا تحسد عليه على كافة المستويات.

كان للظروف الخارجية دور كبير في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي منها:

اشتراك جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل في مؤتمر أكرا للدول الأفريقية المستقلة فتلقت تأييدا حارا من المؤتمر لقضية استقلال الجزائر وقد وعدت الدول الأفريقية بالعون الدبلوماسي وإرسال وفد إفريقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية([1]).

الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، نتيجة إعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي([2])، حيث شنت القوات الفرنسية هجوما جويا على ساقية سيدي يوسف يوم8 فيفري 1958م، كانت حصيلة هذا الهجوم أكثر من 100 قتيل وجرح أكثر من 200 آخرين([3])، نتيجة لهذا الهجوم تم عقد مؤتمر طنجة بقصر ماريشال(من 27 إلى 30أفريل 1958م) تحت رئاسة علال الفاسي إلى جانب حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد وجبهة التحرير الوطني([4])، هذا المؤتمر جعل من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي، كما اعترفت الدولتين بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذا بعد استشارة الحكومتين التونسية و المغربية([5]). إضافة إلى تركيز نظامي تونس والمغرب على إيقاف القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب

([1])بسام العسلي،جبهة التحرير الوطني الجزائري،ط2،دار النفائس،بيروت،1986م،ص142.
([2])عمر بوضربة،المرجع السابق،ص32.
([3])مريم الصغير ،المرجع السابق،ص96.
([4])عامر رخيلة،المرجع السابق،ص160.
([5])عمر بوضربة،المرجع السابق،ص32.

الفرنسي، وهذا راجع لخوف كل منهما من امتداد القتال إلى أرضيهما واشتراك شعبيهما في القتال دعما لكفاح الجزائريين([1]).

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13ماي 1958م بالجزائر ظرفا خارجيا هاما، حيث أن ديغول سعى جاهدا لعزل جبهة التحرير الوطني عن المغرب العربي من أجل كسب نظامي تونس والمغرب الأقصى فقام بتقديم تنازلات لصالح البلدين([2]).

ويعتبر أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، التي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري وتكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية([3]).

كما كان للظروف الدولية دور كبير في دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، ذلك من خلال الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي والجزائري، إضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين سوريا ومصر والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، كذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958م. وعموما فإن الظروف الدولية كانت تتطلب إيجاد هيئة قيادية ذات طابع دولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري([4]).

2- تشكيل الحكومة المؤقتة:

إن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة ليست وليدة سنة1958م فقط بل تبلورت بوضوح منذ سنة1956م، إن لم تكن موجودة في الأذهان منذ انطلاق الثورة ليلة أول نوفمبر 1954م، و قد أعتبر مؤتمر الصومام أن تشكيلها يندرج ضمن المهام المرتبطة بدبلوماسية جبهة التحرير التي سوف تختار الظروف الملائمة للإعلان عنها([5])، في حين يذكر رضا مالك:" بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر

([1])فتحي الذيب،عبد الناصر وثورة الجزائر،ط2،دار المستقبل العربي،القاهرة،1990م،ص362.
([2])عمر بوضربة،المرجع السابق،ص33.
([3])احمد توفيق المدني،المصدر السابق،ص - ص 399،400.
([4])عمر بوضربة،المرجع السابق،ص - ص 42،44.
([5])جمال قنان،"تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"،مجلة الذاكرة،العدد4،المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 26.

1956م، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعدها نوقشت فكرة التأسيس في مؤتمر طنجة، حيث تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى"([1]).

أما الهدف الذي أنشأت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها فيلخصه أحمد توفيق المدني في قوله:" المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"([2])، كما يتضح أيضا الهدف من تشكيلها في الرسالة التي وجهتها الحكومة بعد تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر والتي جاء فيها:" إن تشكيل هذه الحكومة... في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام...إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامه ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية"([3]).

كانت لجنة التنسيق في ربيع 1958م تعمل كأعلى سلطة لجبهة التحرير الوطني في شكل حكومة ذات ثمانية وزارات*([4])، وبموازاة ذلك أسست لجنة التنسيق لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي تقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل:أعمر أوعمران، كريم بالقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، وهذا من خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958م، نتج عن هذه الاستشارات

([1])عمر بوضربة،المرجع السابق،ص - ص 42،44.

([2])أحمد توفيق المدني،المصدر السابق،ص - ص302،303.

([3])دريس خضير،المرجع السابق،ص - ص 267،268.

(*) الإعلام (فرحات عباس)، التسليح والتموين (أعمران)، الداخلية (بن طوبال)، الشؤون الاجتماعية والثقافية (عبد الحميد مهري)، المالية (محمود الشريف)، الاتصالات والمواصلات (بوصوف)، الشؤون الخارجية (لمين دباغين)، القوات المسلحة (كريم بلقاسم).

([4]) علي تابليت، المرجع السابق، ص6.

شبه اجتماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتوفر وملائمة الظروف الداخلية والدولية([1]).

وفي 9 سبتمبر 1958م قررت لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها بعد أن فوض لها المجلس الوطني للثورة في اجتماعه السابق (القاهرة)، تشكيل حكومة مؤقتة والتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب، بقصد إنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي وذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها، وقد عقد اجتماع لأعضاء لجنة التنسيق بالقاهرة([2])، بعدها قام أعضاء هذه الأخيرة بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الذيب، وقام لمين دباغين رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بالقاسم ومحمود الشريف بزيارة تونس وأطلعا رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها بكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر .

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة([3])، وفي هذا الصدد يذكر أحمد توفيق المدني:" كان يوم 19 سبتمبر 1958م هو يوم إعلان الحكومة وقد اجتمع رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية بقاعة في عمارتنا* بشارع مديرية التحرير وحضر معنا سفير العراق الثائر بالقاهرة الأستاذ رفيق السمرائي وتولى الرئيس فرحات تلاوة قرار التأليف"([4])، حيث قرأ بالفرنسية وأذيع في نفس الوقت إلى الشعب الجزائري، في تلك اللحظة غادر كريم بالقاسم ومحمود الشريف القاهرة في اتجاه تونس لإعلان بورقيبة، وفيها تمت قراءة بيان تشكيل الحكومة المؤقتة بالعربية أولا، ثم بالفرنسية ونفس الشيء أعلن عنه في الرباط([5])، أما فيما يتعلق بكيفية تشكيل هذه الحكومة فقد تحول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إليها تلقائيا بعد أن أعلن رسميا عن حلها، كما أضيف[1] ثلاث كتاب دولة لهم قيمتهم في الداخل هم: لمين خان عن الولاية الثانية، عمر أوصديق عن الولاية

(1) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 45.
(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 475.
(3) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 46.
(*) في الطابق الخامس من مقر لجنة التحرير لشمال إفريقيا الكائن بشارع عبد الحق تروت رقم 32.
(4) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 580.
(5) علي تابليت، المرجع السابق، ص 8.

الرابعة، ومصطفى اسنطبولي ممثلا للولاية الخامسة([1])، إضافة إلى تدعيمها بعنصرين لم يكونا ينتميان إلى لجنة التنسيق والتنفيذ وهما بن يوسف بن خدة الذي عاد إلى القيادة بعد سنة من إقصائه من اللجنة ومحمد يزيد الذي كان ممثلا لجبهة التحرير الوطني في منظمة الأمم المتحدة([2]).

([1]) حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 203.
([2]) سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، 2007م، ص 78.

ثانيا: مواقفها

بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19سبتمبر1958م، جاءت أولى مواقفها في بيانها الأول، حيث نددت بالسياسة الفرنسية الرامية إلى إدماج الشعب الجزائري فقالت :"إن الشعب الجزائري ليس فرنسيا وإن محاولة فرنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة. وإن إرغام الجزائريين على الاشتراك في الاستفتاء حول المؤسسات الفرنسية البحتة، هو استفزاز لا يحتمل ضد شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله الوطني([1]).

كما سعت إلى تحسين العلاقات المغاربية وتثمين علاقات التضامن الشعوبية ودعت باستمرار وجوب إبداء تضامن الأخوة المغاربة المرسخ في قرارات مؤتمر طنجة، آخذة في الاعتبار ترابط قضايا المغرب العربي، كما أوردت في إحدى تقاريرها السياسية تأكيدا على أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري([2])، إضافة إلى ذلك موقف آخر للحكومة المؤقتة حين دعا الجنرال ديغول في 23 أكتوبر1958م المجاهدين أن يجنحوا إلى السلم الذي سماه بسلم الشجعان بالعودة إلى ديارهم وتسليم الأسلحة لقوات ديغول([3])، فاعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة الديغولية من أجل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا وبعد مناقشة أعضاء الحكومة لهذا المشروع أصدرت بيانا أعلنت فيه رفضها الصريح لمقترح ديغول الذي اعتبره غير قادر على حل القضية الجزائرية وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبارها ممثل الشعب الجزائري([4])وفي هذا الصدد يقول محمد يزيد:" إن موقفنا السياسي لم يتغير فنحن نؤكد ما جاء في تصريحنا الوزاري في سبتمبر الماضي وهو أننا مستعدون لمقابلة مفاوضين فرنسيين في أرض محايدة لبحث مجموع المشكل الجزائري، وإذا كنا نتحدث عن الاستقلال نعلن بصراحة موقفنا الطبيعي الذي لا يمكن أن يكون لنا موقف غيره، أما ادعاء الحكومة الفرنسية سيادتها على الجزائر فهو يخالف الواقع و يدل على الحمق

([1]) لحسن محمد ازغيدي، المرجع السابق، ص 191.
([2]) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط2، دار السبيل، 2009م، ص 196.
([3]) ادريس خضير، المرجع السابق، ص 275.
([4]) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص- ص 89-90.

و الجنون ويتعارض مع التيار التاريخي الذي يدفع القارة الأفريقية والعالم أجمع في طريق الحرية...إن عروضنا المتعلقة بالتفاوض المباشر مع الحكومة الفرنسية في بلد محايد لتسوية المشكل الجزائري باقية على حالها ..."([1])، كما قامت الحكومة المؤقتة بتكثيف نشاطاتها واتصالاتها في المنتديات الدولية والسفارات الخارجية المعتمدة بالقاهرة في نطاق مساعي الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية من طرف جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، قصد الضغط على فرنسا وإرغامها على ضرورة إيجاد حل لتسوية القضية الجزائرية([2]). إضافة إلى قيام وزارة الشؤون الثقافية للحكومة المؤقتة بالقاهرة بدراسة المشاكل التي تواجه الطلبة الجزائريين في جميع مراحل التعليم، سواء منهم الذين يدرسون في البلاد العربية أو في البلاد الأوربية وقررت الوزارة تأمين وسائل العلاج الطبي للطلبة الجزائريين بالقاهرة، الذي بلغ عددهم المائة طالب وتأمين وسائل العلاج الطبي للجزائريين في كل من تونس و المغرب وسوريا حيث شكلت الوزارة لجنة علمية لدراسة برامج التعليم في الجزائر في المستقبل([3]).

([1]) محمد يزيد،" أول مجموعة يفكر فيها الجزائريون هي مجموعة المغرب العربي، الشركات الأجنبية في صحرائنا تتعرض لتخطر، جيش التحرير يخبئ مفاجئات للقوات الفرنسية"، المجاهد، ج2، العدد 36، 1959/2/6، ص 3.

([2]) وثائق المتحف الوطني للمجاهد، مجلة الذاكرة، العدد 3، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، خريف 1995م.

([3]) مجهول،" الاعتراف بالحكومة الجزائرية تتولى من آسيا وإفريقيا"، المجاهد، ج1، العدد 30.

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية من تطور الثورة

1/ إنشاء خطي شال وموريس

أ/ خط موريس:

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال "فانكسان" قائد منطقة الشرق القسنطيني، الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، أما تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع فكانت على يد أندري ماجينو* وذلك بإصداره قانون 4جانفي 1930م القاضي بإنشاء حاجز دفاعي وتمويل هذا المشروع الذي قدر بحوالي 4 ملايير فرنك([1]).

إذا كان خط ماجينو قد سمي باسم وزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو الذي كان له الفضل في إنجازه، فإن الخط في الجزائر قد سمي بتسميات كثيرة منها: خط ماجينو الجديد، خط ماجينو الجزائر، السد المكهرب، الخط المكهرب، سد الموت، الثعبان العظيم، الشان زيلزي (Les champs Elysées algériens) و آخر سد الحياة([2])، وقد اشتهر باسم خط موريس نسبة لأندري موريس وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري، حيث أصدر موريس قرارا في 20 جوان 1957م قضى بإنشاء هذا الخط لسببين:

السبب الأول: أنه أعتبر الحل الكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي ليمنع تمويلها بالذخيرة والسلاح و كذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس و المغرب.

السبب الثاني: أراد أندري موريس تحقيق ربح كبير من عملية إنجاز الخط،ذلك لأنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة، حيث أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة([3]) . ويمتد "خط موريس" من الجهة الشرقية من عنابة فوادي الكبير،

([1]) الطاهر سعيدوني، المصدر السابق، ص 129.

([2]) مسعود كواتي،"مقارنة بين خطي ماجينو وموري"،الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام،دار القصبة،الجزائر،2010م،ص101.

([3]) جمال قندل،المرجع السابق،ص43.

حيث يتصل بمنطقة بن مهيدي (موريس) ليمر عبر "زريزر" و"بسباس" وابتداء من هذه القرية يتفرع عنها قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من"دريان"، "بوقموزة"، "بوشقوف"، "دوقيقية"، "سوق أهراس"، "أمداوروش" حتى تبسة ثم يصعد باتجاه "بكارية" ، "الماء الأبيض" ، "أم علي" ،"بئر سبايحية" ،"بئر العاتر" ، "سوق أهراس" بلغ طوله 160 كلم([1]) ، ويتراوح عرضه من ستة إلى اثني عشر مترا وإلى ستين مترا في بعض الأحيان بجهات خاصة، كما بث فيه التيار الكهربائي ووضعت حوله الأفخاخ و الصواريخ الوثابة المتصلة بأجراس الإنذار كلما حاول أحد قطعه أو اجتيازه، كذلك أقيمت على طوله مراكز عسكرية للحراسة لا يبعد أحدها على الأخر بأكثر من ثلاثة إلى خمسة كيلو متر على الأكثر([2])، كما وزعت على الخط ألغام مضادة للأفراد وللجماعات والمضيئة حيث قدرت بالآلاف، وأدخلت في المنظومة العسكرية للخط آخر المبتكرات العلمية كالرادارات التي تستعمل الأشعة فوق البنفسجية إذ اعتمدت القوات الفرنسية على كل ما أمكن استعماله من أدوات الرصد و الدمار، لذلك أطلق الفرنسيون على هذا الخط اسم خط الموت([3]).

لتسهيل دفع عملية إنجاز هذا الخط "موريس" أجريت دراسة مسحية مست كافة المواقع و الأماكن التي يمر منها الخط وقد أسندت مهمة الإنجاز إلى وحدات الهندسة العسكرية إضافة إلى فيالق الهندسة والحركتي – العملاء–، الأسرى، المساجين وكذا المدنيين، توزعت أشغال الإنجاز على ثلاث مجموعات الأولي مهمتها تموين العمال وتزويدهم بالأسمنت والأعمدة الخشبية والقضبان الحديدية والأسلاك الشائكة والثانية تقوم بحفر الحفر، أما الثالثة فقد كلفت بوضع الأسلاك الشائكة ومدها([4]).

ب – خط شال:

عمل ديغول منذ مجيئه إلى الحكم على تدعيم مركزه حتى يستطيع أن يتصرف بحرية، فاستحدث في فرنسا دستور الجمهورية الخامسة وأخذ يحدث تغيرات في قيادات الجيش المختلفة وبخاصة في الجزائر، حيث عين الجنرال شال في ديسمبر 1958م قائدا عاما للقوات البرية

([1]) الطاهر سعيدوني، المصدر السابق، ص132.
([2])يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص213.
([3]) مسعود كواتي، المرجع السابق، ص104.
([4]) جمال قندل، المرجع السابق،ص - ص 44،45.

خلفا للجنرال آلار([1])، بمجرد أن تسلم شال منصبه بالاشتراك مع دولوفري أخذ ينتقل في الجزائر ليكون عنها فكرة شاملة، حيث صرح لأحد مقربيه: "لم آتي إلى الجزائر ومعي مخطط جاهز...ولا يمكن أن أقول بأن هناك مخطط يدعى مخطط شال، لأن الحرب تعتبر تطورا مستمر ..." وقد استقى شل مخططه من خلال زياراته الميدانية لمناطق الجزائر الثائرة من المناطق المحرمة، حيث يقول:" لقد استوحيت مخططي من هذه المناطق بالذات، إذ أنها منطلق الثوار إلى السهول بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها وهو بقاء يتطلب وجود جيش كبير"([2]).

شرع في انجاز خط شال في نهاية عام 1958م وبداية 1959م انطلاقا من غرب وشرق القالة، ليتجه جزؤه الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ويعود على شكل دائرة ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل القرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط "موريس" قرب "سوق أهراس " ليتجها معا نحو الجنوب([3]). وقد علق الرائد لخضر بورقعة على إنشاء شال بقوله:"بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة، ولم تخطط لعرقلته ومنعه من أن ينجز، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج"([4]).

يتكون خط شال من جملة من الشبكات الشائكة المكهربة المتمثل في:

1- حقل للألغام عرضه خمسون مترا وحزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات

2- السياج المكهرب: يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض ومفصولة عن بعضها بعوازل

3- شبكة من الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد وحزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات

([1]) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص233.
([2]) محمد ياحي،"الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"،الأسلاك الشائكة المكهربة،المرجع السابق،ص24.
([3]) الطاهر سعيدوني،المصدر السابق،ص131.
([4]) لخضر بورقعة، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، تحرير:صادق بخوش،تقديم:سعد الدين الشاذلي،ط2،دار الأمة،الجزائر، ص ص16،17.

4- حزام للألغام يتراوح عرضه بين اثني عشر إلى أربعين مترا حسب طبيعة كل منطقة([1]).

أسس الجنرال شال برنامجه على أن جيش التحرير ما يزال في مرحلته الأولى وأن قيادة الولاية الرابعة مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، وبنت القيادة الفرنسية على هذا التخطيط أن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمر، عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة([2]). اعتمد برنامج شال على حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بالعملية في جهة ما، وقيامها بالهجوم على مواقع معينة بعد حصارها ومراقبتها وتطهيرها منطقة بعد أخرى، وكلما انتهت من منطقة تنقل إلى الأخرى المجاورة لها، وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري([3]).

بدأ الجنرال شال بالشروع في برنامجه بالولاية الخامسة في 4فيفري 1959م وسمى عمليته هذه "بالتاج" وقادها ثلاث ضباط: الجنرال غامبيز، ايرزانو، العقيد بيجار" واستغرقت حتى 9أفريل 1959م، ثم انتقل إلى العملية الثانية التي سماها"الحزام" بالولاية الرابعة واستغرقت ما بين أفريل وماي 1959م، تحت قيادة الجنرال "ماسو"، ثم عملية الشرارة بالولاية الأولى من جوان إلى جويلية 1959م، بعدها عملية المنظار بالولاية الثالثة قادها بنفسه واستغرقت باقي صيف 1959م ثم تقدم نحو الولاية الثانية([4]).

2/ مشروع قسنطينة:

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ ديغول إلى خطة جديدة تحقق له ما فشل فيه غيره وذلك بإغراء الشعب الجزائري عن طريق إصلاحات اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، حيث كان يدعي أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي([5])، لذلك قدم إلى الجزائر في 3 أكتوبر 1958م ومنها توجه إلى قسنطينة التي ألقى فيها خطابا في المستوطنين الفرنسيين وبعض قوات الجيش الفرنسي قال فيه: " إن مستقبل الجزائر ومستقبل فرنسا مرتبط أحدهما بالآخر كل الارتباط..."([6])، وأضاف قائلا: "...وباختصار فعلى الجزائر

([1]) جمال قندل،المرجع السابق،ص91.
([2]) مجهول،"برنامج شال: ما كاد يبدأ حتى انتهى"،المجاهد،ج2،العدد44،14/6/1959،ص14.
([3]) إدريس خضير،المرجع السابق،ص286.
([4]) لحسن محمد ازغيدي،المرجع السابق،ص197.
([5]) المرجع نفسه،ص193.
([6]) إدريس خضير،المرجع السابق،ص251.

بأكملها أن تأخذ نصيبها مما تستطيع أو ما يجب أن توفره الحضارة الحديثة من رفاهية وكرامة... وأوجه كلامي إلى الذين يطيلون أمد الحرب لماذا القتل؟...لماذا التهديم؟ يجب أن نبني. أوقفوا هذه المعارك وستجدون السجون تفرغ و الأمل يزرع والمستقبل للجميع..."([1])، كما أعلن ديغول في هذا الخطاب عن برنامجه الإصلاحي الخماسي الذي سماه مشروع قسنطينة، الذي كان له أهداف رسمية أعلنت عنها الحكومة الفرنسية وتمثلت في:

- بناء مائتي ألف مسكن لاحتواء مليون شخص

- توزيع مائتي ألف هكتار من الأراضي بإدخال الجزائريين في إطار الدولة الفرنسية بنسبة عشرة في المائة

- إيواء مليون ونصف طفل في المدارس من بين الأطفال الذين بلغوا سن التعليم.

- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا.

- إيجاد أربعمائة ألف وظيفة جديدة بواسطة إيجاد معامل جديدة تهدف إلى تصنيع الجزائر([2]).

إن المتمعن في عرض ديغول للمشروع وأهدافه، يرى أنه يريد من ورائه عزل الثورة عن الشعب الجزائري والقضاء عليه ولفت انتباه الشعب إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجموعة الفرنسية وتبقى الجزائر فرنسية مزدهرة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا على النحو الذي يوجد عليه الفرنسيون في فرنسا وهذا هو "الإدماج" الذي ترغب فرنسا تحقيقه([3])، كما أن المشروع لم يهدف إلى إصلاح زراعي حقيقي لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية تجعل فئة الفلاحين لها حق تحديد مصير البلاد، إنما أراد إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير تستعمل في قمع كل محاولة ثورية، وهذا ما يفسر توجيه اهتمامه إلى سكان المدن الذين يريد أن يجعل منهم المشروع طبقة متميزة تحكم الجزائر في المستقبل وتقتنع بمزايا الارتباط في بفرنسا([4]).

([1]) محمد بلعباس،المرجع السابق،ص204.
([2]) المجاهد،ج2،الجزائر،1959/10/19،ص4.
([3]) بشير كاشه الفرحي،المرجع السابق،ص203.
([4]) لحسن محمد أزغيدي،المرجع السابق،ص195.

رابعا: ردود فعل الثورة الجزائرية

شهدت سنوات 1956م، 1957م، 1958م، 1959م عدة خطط وبرامج وإجراءات وقوانين وأنماط سياسية فرنسية جديدة، كان محورها خنق الثورة ومحاصرتها والتي منها إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة(خطي شال وموريس) إضافة إلى مشروع قسنطينة، إلا أن الثورة عملت على التصدي لهذه الخطط والبرامج.

فبعد إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية، الذي أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح وبقيت عملية تسلل الأفراد بصعوبة هي الوسيلة الوحيدة للاتصال بمقاتلي شمال قسنطينة ، رأت قيادة الثورة ضرورة نسف هذا الخط من عدة جهات لتعطيل فعاليته ومن أجل ذلك أحضرت كميات من المتفجرات من مصر لإجراء تجارب الاجتياز وفقا لخطة سرسوسة([1]) وضعت بعد أن استكشف السانع بشكل مفصل وتبين أنه عبارة عن مجموعة من مواقع مختلفة من الأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة والألغام بطول 150 كلم([2]).

أما خطة التدمير فقد وضعت لها الأسس التالية:

1- مدة التنفيذ ساعة واحدة فقط

2- توفير احتياطي من المجاهدين للتعامل مع المجاهدين للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بهجمات خادعة لإبعاد عن الموقع المحدد لخطة الاقتحام.

3- تأمين 600 مقاتل لتدمير الخط في خمسة عشر قطاعا.

4- تنفيذ الاقتحام يكون في ليلة مظلمة وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي.

5- تدريب جيد للقوة المكلفة بعملية التدمير.

([1]) مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ترجمة:أحمد الخطيب، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص60..
([2]) فتحي الذيب،المصدر السابق،ص395.

6- الالتزام بالسرية المطلقة([1]).

على الرغم من تكدس المعدات للتفجير في المستودعات وتأمين الاستعدادات اللازمة، إلا أن الحكومة المؤقتة برآسة فرحات عباس لم تسمح بتنفيذ الخطة وادعت أن عدم التنفيذ يعود لوجود نقص في الموارد والاحتياجات اللازمة لخطة تدمير الخط.([2])

كما قرر قادة جيش التحرير الجزائري لكسر الحواجز ومواجهة الجيش الفرنسي، بتدريب الجنود حسب الأساليب العصرية، فاعتمد كريم بالقاسم في خطته هذه على رئيس مكتبه الرائد إيديري الذي كان له تكوين عسكري رفيع المستوى، كما استعان بخبراء عسكريين من المشرق العربي، ذلك نظرا لكفاءتهم العالية في ميدان قطع الأسلاك الشائكة وتمرير السلاح إلى داخل الجزائر([3])، إضافة إلى ذلك قررت قيادة جبهة التحرير الوطني بناء قاعدة عسكرية بقاعدة ساقية سيدي يوسف بالحدود التونسية الجزائرية لتدعيم الثورة في الجزائر وشن هجوماتهم العسكرية المتمثلة في الكر والفر على المؤسسات العسكرية الفرنسية، واتخذ هذا القرار نتيجة للخسائر التي لحقت بجيش التحرير الوطني في عدة معارك فقدت فيها الثوره أعز رجالها في تحديهم لخرق الأسلاك الشائكة، وقام جيش التحرير بعدة عمليات ناجحة من هذه القاعدة أسقطوا فيها عدة طائرات وخاصة الاستطلاعية وهاجموا عدة ثكنات عسكرية مما جعل القوات العسكرية الفرنسية تعترف بهذه العمليات المتتالية.

أما بالنسبة لرد فعل الثورة على برنامج شال، فقد استطاع جيش التحرير أن يحبط هذا البرنامج، فبعد أن انتهى الجنرال شال من عمليته الأولى بالولاية الخامسة دون أن تعترضه أية مقاومة من طرف جيش التحرير الوطن، ظن أن عمليته قد نجحت وأنها تمت تهدئة الولاية الخامسة نهائيا([4])، وبناءا على ذلك نقلت القيادة الفرنسية عملياتها إلى جبهة الونشريس، لكن جيش التحرير الوطني كان قد استغل خطأ الفرنسيين بعد أن خبر طبيعة هذه العمليات في الولاية الأولى، فأقام لها برنامجا ملائما يتلخص في تنظيم هجومات من الولاية الخامسة هدفها إحباط هذا البرنامج بواسطة فرق خاصة تسير بين الولايتين وعندما شرع في تطبيق برنامج شال بالولاية الرابعة فوجئ بالخطر يداهمه من الولاية الخامسة، حيث اضطر إلى طلب نجدات

([1]) مراد صديقي، المرجع السابق، ص - ص 479، 481.
([2]) المرجع نفسه،ص62.
([3]) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص - ص 479، 481.
([4]) لحسن محمد أزغيدي،المرجع السابق،ص198.

جديدة لم تكن في استطاعة القيادة العامة أن تزوده بها، لأن كل الفرق الاحتياطية قد جمعت في الولاية الرابعة، فكانت النتيجة أن برنامج جيش التحرير الوطني أجبر القيادة الفرنسية على تغيير خطتها إذ اضطر إلى تجزئة فرقها وتوزيعها بين الولايتين الرابعة والخامسة([1]).

إذن فظروف الحرب أجبرت الجنرال شال على تشتيت قواته التي كان ينوي الهجوم بها موحدة، لكن تعدد هجمات جيش التحرير الوطني في أقصى جنوب وهران، و جبال الأطلس الصحراوي، فضلا عن الهجمات المتتابعة على المزارع الفرنسية والعمل الفدائي الذي شمل كل التراب الوطني، إلا أن الفشل كان حليفه في كل من الولاية الخامسة والرابعة والثالثة حيث يستطع تحقيق الانتصارات التي كان يحلم بها في إخماد الثورة([2]).

إذن يمكن القول أنه كان لهذه الحواجز الرهيبة تأثير كبير على نشاط المجاهدين إذ قاسوا الويلات في تجاوزها و مقاومتها خاصة قبل الاهتداء إلى السلاح الفعال ضده، وقد تدرجت التقنيات المستخدمة من طرف المجاهدين لاجتياز الخطوط، فمن طريقة الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات إلا أن الوضع في مرحلة لاحقة عرف تطورا ملحوظا. وكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط سلاح "البلتالور"*([3]).

كما لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة وذلك بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقتها ضده بإصدارها للمناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات([4])، إضافة إلى قمع الاستعمار المستمر للمواطنين الذي ساعد موقف جبهة التحرير الوطني إلى حد كبير، ويتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد بن طامة:"مثلا في سطيف الشركة "الجونيفية" كانت تملك حوالي 40 ألف هكتارا قسمت على الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده وقاطعه الشعب كذلك([5]).

([1]) المجاهد،العدد44،المصدر السابق،ص15.

([2]) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 289.

(*) وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين40، 1م و 80، 1م مملوء شحنته من مادة البارود تسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار يزن ما بين 4 و 5 ك/غ أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين الأولى بواسطة مفجر مشعل والثانية تتم بواسطة المفجر وسلك كهربائي وبطرية.

([3]) الغالي غربي، " نموذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص 39.

([4]) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

([5]) لحسن محمد أزغيدي،المرجع السابق،ص195.

الخاتمة

الخاتمـــــــة :

إن البحث والدراسة في موضوع الثورة الجزائرية ومراحلها شاسع و حاولت أن أتناول بالدراسة مرحلة من مراحل هذه الثورة دراسة علمية، تكشف التطورات والتحولات التي حدثت في هذه المرحلة وأثرها على مسار الثورة و استخلصت من تلك الدراسة النتائج التالية:

أولا: تميزت هذه المرحلة من عمر الثورة الجزائرية بالتنظيم والشمولية، فكانت أولى تنظيماتها انعقاد المؤتمر الأول للثورة، الذي يعتبر منعرجا حاسما لها، حيث تم من خلاله دراسة جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع و الميادين، كما تعتبر نتائجه من العوامل الأساسية التي دفعت بعجلات الثورة الجزائرية إلى الأمام بخطوات ثابتة وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة.

ثانيا: عرفت هذه المرحلة انتصارات ذائعة الصيت على مختلف الأصعدة عسكريا، سياسيا، ودبلوماسيا، حققت من خلالها الثورة الجزائرية شخصيتها العسكرية بوضع إطار لجيش التحرير الوطني مكنه من أن يصبح جيشا نظاميا في مستوى جيش العدو الفرنسي، هذا ما ظهر جليا في التنظيم العسكري بالقاعدة الشرقية، كما لعب دورا بارزا في مقاومة أساليب جيش التحرير الوطني، حيث عمت معارك جيش التحرير كل الولايات التاريخية خاصة المنطقتين الشرقية و الغربية.

كما شهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا في المواقف السياسية، سواء على المستوى الداخلي بانضمام معظم التشكيلات الوطنية في صفوف جبهة التحرير الوطني التي منها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أما على المستوى الخارجي فكان لجهود وفد جبهة التحرير الوطني ومواقف دول المغرب العربي وجامعة الدول العربية المساندة والمدعمة للقضية الجزائرية أثره الإيجابي في طرح القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي نوقشت فيها القضية الجزائرية على مدار ست دورات أي من سنة 1955م - 1962م، طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض لغرض التوصل إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ثالثا: حققت الثورة الجزائرية نجاحا دبلوماسيا آخر، تمثل في تأسيس الحكومة المؤقتة، التي تعتبر خطوة هامة ايجابية أكسبت الثورة الاعتراف الدولي بالدولة الجزائرية وأجبرت فرنسا على الدخول في مفاوضات عرفت فيما بعد باتفاقيات إيفيان في 18مارس 1962م.

رغم المحاولات والمساعي التي استخدمتها فرنسا من أجل إخماد نار الثورة والتي تجسدت في مجموعة من المشاريع والمخططات، منها مشروع قسنطينة الإصلاحي كما ادعى ديغول ومخطط الأسلاك الشائكة المكهربة، إلا أنها لم تصل إلى الطريق الذي قد يؤدي إلى السلام المنتظر والموعود به من طرف القيادات الفرنسية المختلفة.

لذلك يمكن القول أن العبقرية الجزائرية في مواجهة هذه المشاريع والمخططات قد تفوقت في مختلف المجالات وتأكد عجز العدو أمام ثورة شعب طلب الحرية فتحققت أمانيه.

الملاحق

الملاحـــــــــق

الملحق رقم: 01

تقارير المناطق المقدم لمؤتمر الصومام

المنظمة	عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1956	عدد المجاهدين في سنة 1956	المسبلين	المناضلون داخل جبهة التحرير	السلاح	المالية	معنويات الشعب والمجاهدين
المنطقة الأولى لم تحضر المؤتمر لتعذر وصولها إليه							
الثانية: قرأ التقرير زيغود يوسف	100	5000			13 بندقية و 3750 بندقية صيد	203500,000 فرنك فرنسي	مفرحة جدا
الثالثة: تقرير شفهي قدمته كريم بلقاسم	450	3100	7320	87044	404 بنادق حربية ، 106 رشاش، 8 بنادق رشاشة، 4 بنادق رشاشة 24/69، 4425 بندقية صيد	بالصندوق 445 مليون، معدل المداخيل الشهرية 110 ملايين	قوية
الرابعة: قرأ التقارير او عمران	50	1000	2000	40000	5بنادق رشاش، بازوكا واحدة، 200 بندقية حربية، 80 رشاشة، 300 مسدس، 1500 بندقية صيد	20 مليون	
الخامسة: تقرير شفوي قدمه بن مهيدي	60	في أول أكتوبر 1955 500	500		في أول ماي 1956 ،50 بندقية رشاش، 165رشاشة، 1400بندقية حربية، 100 مسدس، 1000 بندقية صيد	في أول ماي 1955 قتل 35 مليون	قوية جدا
السادسة: تكونت حديثا، تقرير شفهي قدمه وعمران عوض قندها سي الشريف		60	100	5000	100 بندقية حربية، رشاشة واحدة، 10 رشاشات، 50 مسدس، 100 بندقية صيد	10 ملايين أعطيت للمنطقة الرابعة	

أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956،1962)، ص137

الملحق رقم: 02

التنظيم العسكري لوحدات جيش التحرير

الفيلق

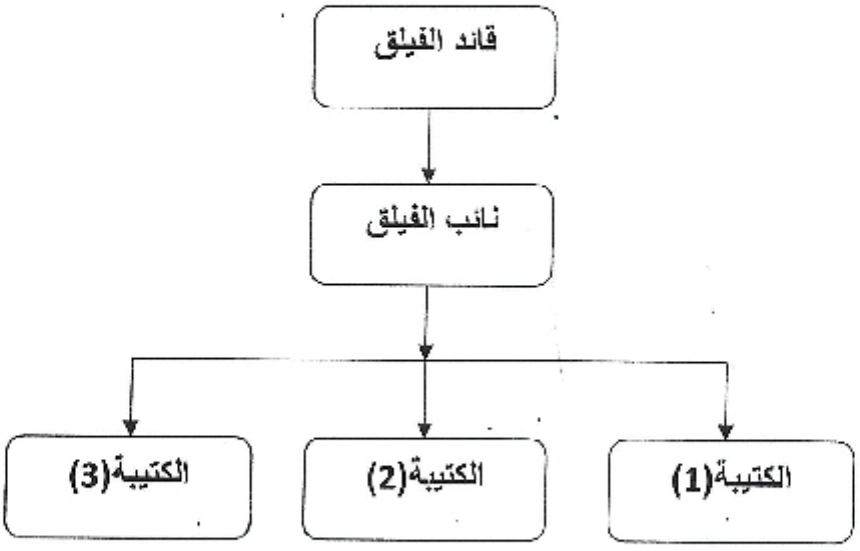

يتكون الفيلق من (3) كتائب عدده يتراوح مابين 330-360

الكتيبة

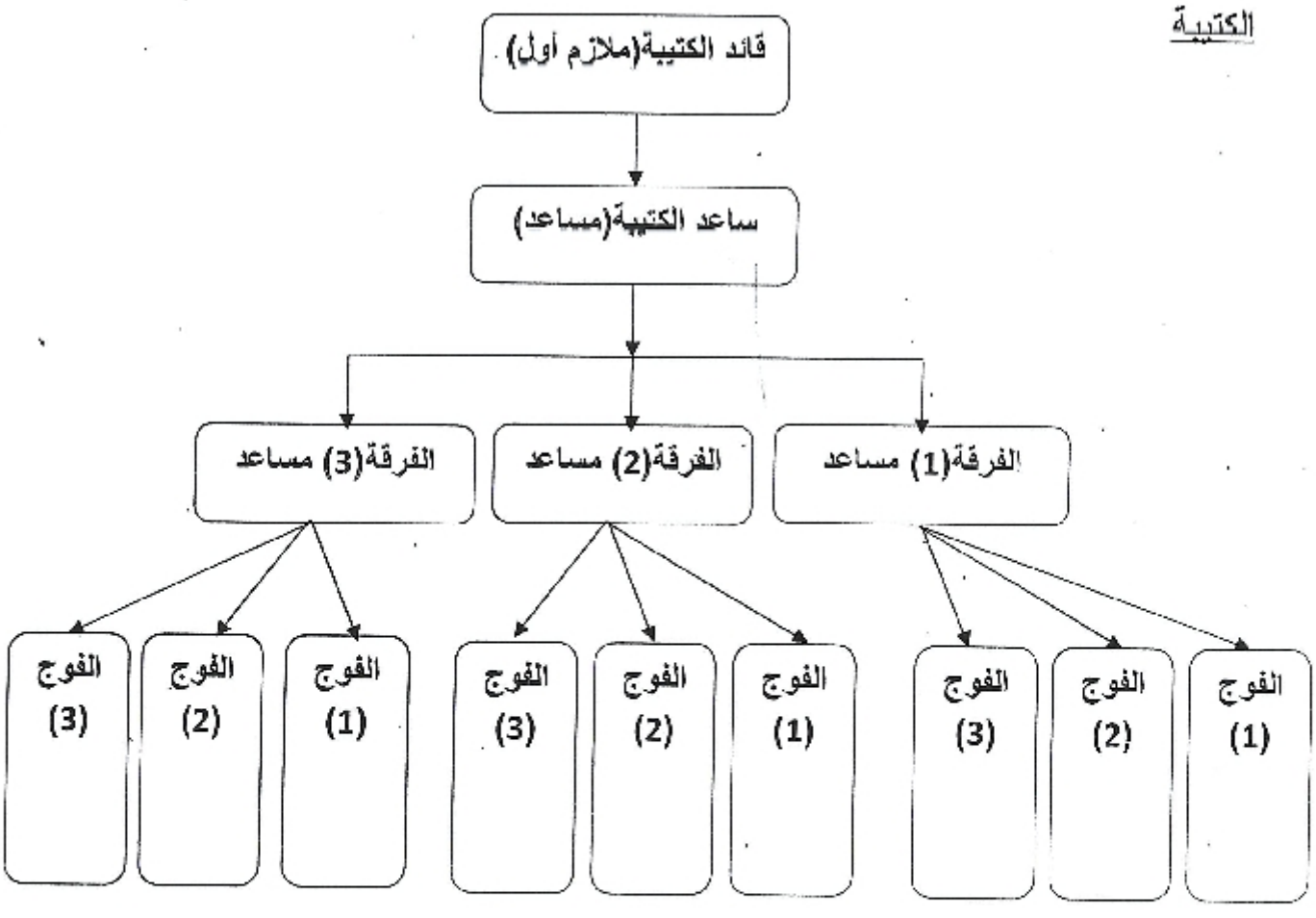

عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ص395.

الملحق رقم: 03

فوج الكومندو

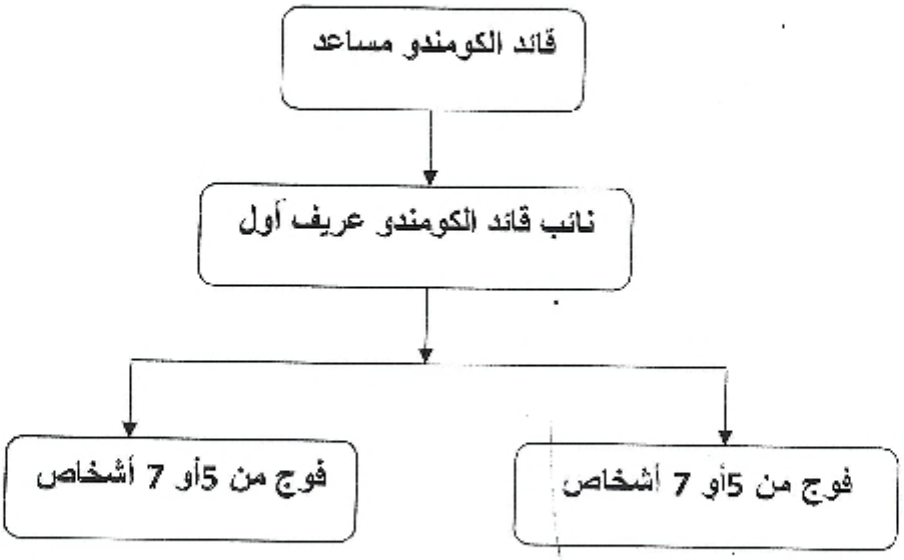

يتكون فوج الكومندو من 10-15 شخص.

عمار قليل، منحمة الجزائر الجديدة، ص397.

الملحق رقم: 04

هيكلة القاعدة الشرقية

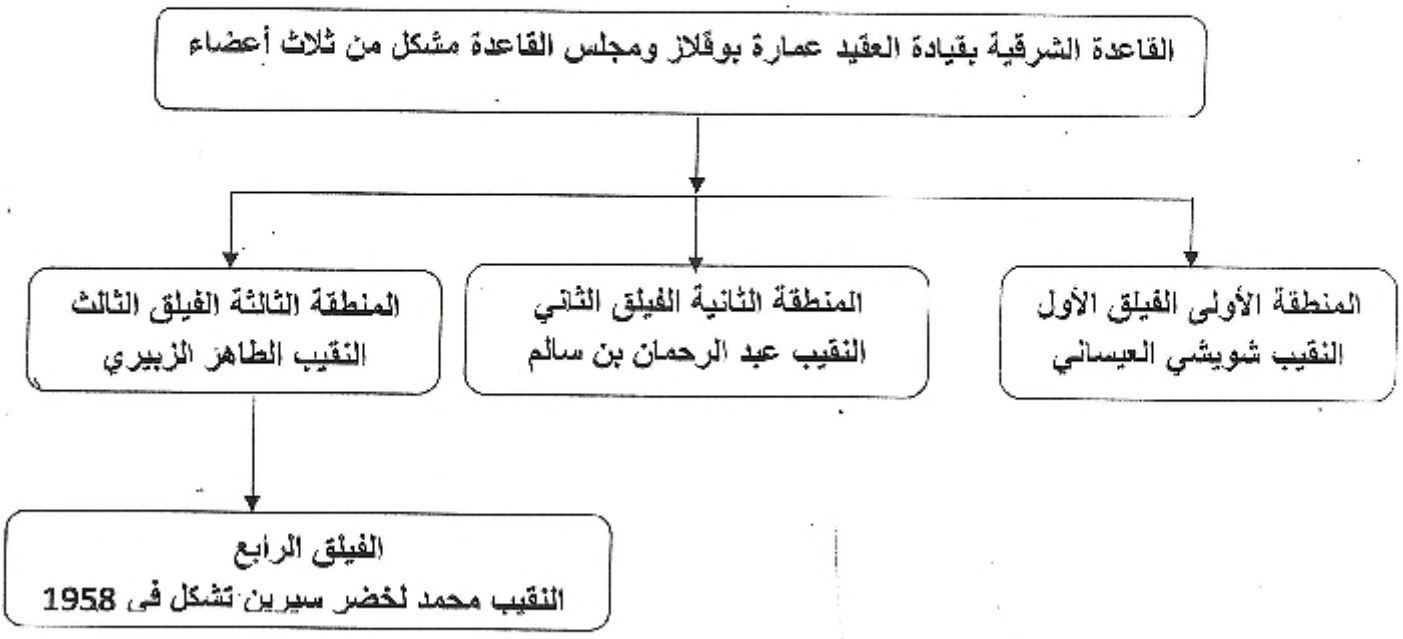

الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، ص182

الملحق رقم: 05

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى 1958- جويلية1959م

عباس فرحات	رئيس الحكومة
كريم بالقاسم	نائب رئيس ووزير القوات المسلحة
أحمد بن بلة	نائب رئيس
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير العلاقات والاتصالات
لمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
محمد الشريف	وزير التسليح
..ر احميد مهري	وزير الشؤون"الشمال افريقية"
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الإجتماعية
أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
أحمد فرانسيس	وزير المالية
محمد يزيد	وزير الإعلان
محمد بوضياف	وزير الدولة

- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ص78.

الملحق رقم: 06

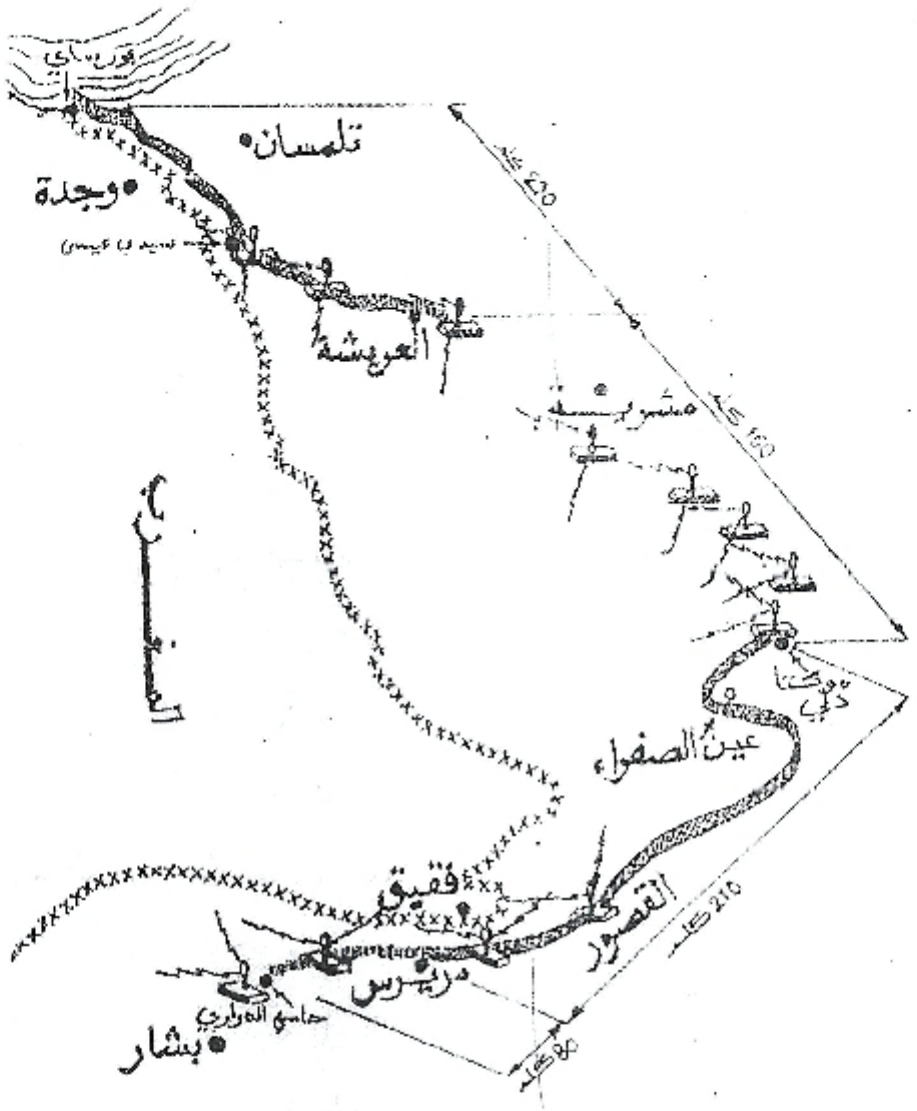

"خط موريس" في الجهة الغربية

- جمال قندل، خط شال وموريس وتأثيراهما على الثورة التحريرية (1957-1962)، ص59.

الملحق رقم: 07

"خط موريس" في الجبهة الشرقية

- جمال قندل، خط شال وموريس وتأثيراهما على الثورة التحريرية (1957-1962)، ص52.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر:

أ- المصادر باللغة العربية:

1- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر، 1992م.

2- أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

3- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929م - 1962م)، ENAP، 2008م.

4- الطاهر سعيدوني، مذكرات القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

5- جودي لخضر بولطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، الجزائر، 1987م.

6- خالد نزار، روايات معارك"حرب التحرير الوطنية 1958م - 1962م "، ترجمة: مهنى حمدوش، تقديم: سليمان الشيخ، الشهاب، باتنة، 2002م.

7- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، 2007م.

8- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.

9- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954م، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

10- لخضر بورقعة، مذكرات شاهد علة اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة، الجزائر.

11- مبروك بلحوسين، المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر- القاهرة)1954م - 1956م "مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية"، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2004م.

12- مصطفى طلاس، الثورة التحريرية، تقديم: بسام العسلي، ط4، دار طلاس، 2010م.

ب - المصادر باللغة الفرنسية:

1. Ali Kafi , du militant politique ou dirigeant militaire « Mémoires (1946 - 1962) », Casbah, Alger, 2004.
2. Mabrouk Belhocine, Le courrier (Alger- Le caire) 1954-1956 « et le congrès de la Soummam dans la révolution, Casbah, Algérie, 2000.

المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى(1954م - 1956م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

2- أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، ثالة، الجزائر، 2009م.

3- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1930م - 1962م)، ج2،.دار الغرب.

4- لحسن محمد أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956م - 1962م، دار هومه، الجزائر،2009 م.

5- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954م - 1962م)، دار هومه، الجزائر، 2009م.

6- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

7- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919م -1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

8- بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986م.

9- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت،1986 م.

10- بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830م - 1962م)، وزارة المجاهدين، 2007م.

11- جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية(1957م - 1962م)، وزارة الثقافة، 2008م.

12- جمعية وفاء لحماية مآثر الثورة التحريرية لولاية عنابة، فهرس شهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية عنابة(1954م - 1962م)، عنابة،2004م.

13- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر.

14- خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري، 1962م.

15- رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

16- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية(1960م 1962م)، دار الحكمة، الجزائر،2010م.

17- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط2، دار السبيل،2009 م.

18- علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الجزائر،2009م.

19- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958م - جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر،2010م.

20- عمار بوحوش، إستراتيجية الثورة الجزائرية من البداية إلى غاية1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997م.

21- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، الجزائر،1991م.

22- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، ريحانة، الجزائر،2002م.

23- لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل، الجزائر،2009م.

24- محمد الصالح صديق، أيام خالدة في حياة الجزائر،ENAG ، الجزائر،2009م.

25- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصرة،2009م.

26- محمد عباس، ثوار عظماء"شهادات 17شخصية وطنية"، دار هومه، الجزائر،2005م.

27- محمد عباس، نصر بلا ثمن" الثورة الجزائرية 1954م - 1962م"، دار القصبة، الجزائر،2007م.

28- مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية،ترجمة:أحمد الخطيب، دار الرائد، الجزائر،2010م.

29- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر1954م في الجزائر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر.

30- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954م - 1962م)، دار الحكمة، الجزائر، 2009م.

31- المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك المجد في أرض الجزائر(1955م -1961م)، منشورات مجلة أول نوفمبر.

32- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة،1990م.

33- نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية"قراءة في تاريخ الجزائر الحديث"، ط1، دار هومه، الجزائر،2001م.

34- هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، دار سراس، تونس،1986م.

35- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996م.

5- محمد يزيد، "أول مجموعة يفكر فيها الجزائريون هي مجموعة المغرب العربي، الشركات الأجنبية في صحرائنا تتعرض للخطر، جيش التحرير يخبئ مفاجئات للقوات الفرنسية"، المجاهد، ج2، العدد6، 1959/2/36.

6- يانزت، "تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة"، المجاهد، ج1، العدد10، 1957م.

الملتقيات:

1- الغالي غربي، "نموذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

2- محمد ياحي، "الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

3- مسعود كواتي، "مقارنة بين خطي ماجينو وموريس"، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

4- وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830م - 1962م، الدبلوماسية الجزائرية من 1830م -1962م"دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية".

رسائل الماجستير:

1- أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية(1954م-1956م)، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، باتنة، 2005م- 2006م.

2- قري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940م-1954م، إشراف مناصرية يوسف، باتنة، 2010م -2011م.

الفهـــــــــرس

مقدمة.....03

الفصل الأول: مؤتمر الصومام 07

أولا: ظروف عقد المؤتمر 07

ثانيا:جدول أعماله 16

ثالثا: نتائج المؤتمر 19

الفصل الثاني: تطور الثورة الجزائرية من1956م إلى1958م 24

أولا: أبرز المعارك(نموذج القاعدة الشرقية) 24

ثانيا: المواقف السياسية 32

الفصل الثالث: نشأة الحكومة المؤقتة وردود الفعل الفرنسية والثورية.....42

أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة.....42

ثانيا: مواقفها.....51

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية من تطور الثورة 53

رابعا: ردود فعل الثورة الجزائرية من السياسة الفرنسية 58

خاتمة 61

الملاحق 63

المصادر والمراجع.....70